الفصل الثانى

التعريب والتوليد والنحت

تمـــــهيد :

وقع المعرب في لغة العصر الجاهلي، كما ورد في القـرآن الكـريم كلمـات أعجمية الأصل. وقد أشار سيبويه في (الكتاب) إلى بعض الكلمات الأعجميـة، وإلى حدوثها في اللغة العربية قبل الإسلام[1].

وحين انتشر الإسلام بالفتوحات كثر احتكاك العرب بغيرهم من أبناء الأمصار، وأدخل هذا الاختلاط كثيراً من الكلمات الأعجمية في اللغة العربية، وخاصة في مجال المحسوسات مثل الأطعمة والملابس.

وفي عصر الدولة العباسية ازدهرت الثقافة واتسع شأنها، وكثر تشجيع الخلفاء للعلماء والمترجمين على التأليف والترجمة، فدخلت إلى اللغة العربية كلمـات ومصطلحات جديدة على أيدي النقلة والمترجمين، وشاعت في اللغـة. وبـذلك ازدادت حركة التعريب في ذلك العصر. وقد نبَّه علماء اللغة إلى الكلمات ذات الأصل الأعجمي، وأشاروا إلى أنها دخيلة على اللغة.

وفي العصر الحديث رأى بعض العلماء أن التعريب مقصور على ما ورد فـي عصور الاستشهاد اللغوي. وما ورد بعد عصر الاحتجاج مـن الكلمـات ذات الأصل الأعجمي يسمى (مولدا). وذكر أن المعرَّب الصحيح لا يزيد عدده فـي اللغة على الألف كلمة، وقلَّته بالإضافة إلى عدد الألفاظ العربيـة دليـل علـى اقتصاره على السماع[2]. كما ذكر أنه لا يجوز لنا- نحن المولدين- أن نعـرِّب كما عرب القدماء. وقد يرجع السبب في هذا الموقف إلى خشيتهم من طغيـان الكلمات الأعجمية على الفصحى.

---

(1) الكتاب: ج٣ : ص ٢٣٤- ٢٣٥، ص٢٥١-٢٥٤.

(2) محاضر جلسات مجمع القاهرة- دور الانعقاد الأول: ص٣٠٢.

ووقف أصحاب المعاجم وقفة حذرة من الكلمات الأعجمية التي وجدت بعد عصر الاحتجاج اللغوي، فأبوا تدوينها في معاجمهم وقد أخذ على صاحب "القاموس" أنه أورد في معجمه كثيراً من المصطلحات ذات الأصل الأعجمي. وسار في ركابه بعض المعاجم الحديثة إلى أن أصدر المجمع اللغوي بالقاهرة "المعجم الوسيط" مثبتاً فيه ما اشتهر من الكلمات ذات الأصل الأعجمي، ومنبها على كونها مولدة أو معربة أو دخيلة أو محدثة.

والعلماء الذين أيدوا التعريب اختلفوا فيما بينهم حول شروط المعرب: هل يخضع لأوزان الكلمات العربية وحروفها وحركاتها؟ أم أنه لا يلتزم نهج تلك الكلمات، ويبقى كما هو في لغته الأصلية؟

ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة موضوع التوليد منذ بداية تكوينه: فقد توقف أعضاؤه عند مناقشتهم للائحته أمام كلمة (لائحة) واختلفوا حولها؛ لأنه لا علاقة بين معناها اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي لها. ورأى بعضهم استبدالها بكلمة (شرعة) أو (لاحقة)[1]. كما اختلفوا حول كلمة (مشروع) فأراد بعضهم استبدالها بلفظ (مقترح)[2].

ثم عاد أعضاء المجمع إلى مناقشة موضوع التوليد حين عرضت لهم في اللائحة كلمة (مبلغ)[3].

وبحث المجمع التعريب والمعرب[4]، وأصدر قراراً مبدئياً[5] فيه، عُدلت صيغته بعد ذلك، وعلى الرغم من تعديله كان غير محدد، فهو ينص على ما يأتي: "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية- عند الضرورة- على

---

[1] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٦-٧، ص٩٧-٩٨.
[2] المرجع السابق: ص٧-٨، ص٩٤-٩٧.
[3] المرجع السابق: ص٨٩-٩٤.
[4] المرجع السابق: ص٣٠٢-٣٠٩.
[5] المرجع السابق: ص٣٠٩.

طريقة العرب في تعريبهم"[١]. فلم يتضح من القرار المقصود (ببعض الألفاظ الأعجمية)، وإن كان شارح القرار[٢] قد بين أن "المراد منها الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبية ولا الألفاظ ذات المعاني العادية"[٣].

ولم يوضح القرار ولا شارحه المقصود بالضرورة في القرار. وبيّن الشارح أن العرب المشار إليهم في القرار هم " العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع"[٣].

وأغفل القرار وشارحه توضيح (طريقة العرب في التعريب)[*].

كما بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة موضوع المولد[٤]، وأصدر قراراً فيه[٥]، سيرد نصه ضمن القرارات الخاصة بموضوعات هذا الفصل.

ومن جو المناقشات الدائرة في محاضر المجمع نجد أن الاتجاه العام كان يميل إلى عدم التوسع في التوليد والتعريب[٦]. ولكن المجمع- من الناحية العملية- أقر كثيراً من الألفاظ المعرّبة في المصطلحات المختلفة التي عالجها. كما أباح الاشتقاق من هذه الكلمات فشاع استخدام الألفاظ المعربة في المصطلحات، وزال الحرج من الموافقة على معرّبات لم يقرها العرب الأقدمون.

---

(١) المرجع السابق: ص٤٢٢، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص٢٠٢، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص٥.

(٢) هو الشيخ أحمد الإسكندري عضو المجمع.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج١: ص ٢٠٢.

(*) على الرغم من أن الدكتور فارس نمر طلب من المجمع توضيح تلك الطريقة: محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص ٣٠٦.

(٤) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣١٧- ص٣٣٣، ص٣٤٦-٣٥٠.

(٥) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٣٠، ص٣٤٦، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص ٢٠٤، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص٦.

(٦) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٠٢- ص٣٠٩، ص٣١٧- ص ٣٥٠.

ومن مناقشات أعضاء المجمع حول التعريب والتوليد يتضح لنا وجود اتجاهين: أحدهما محافظ متشدد، والآخر مجدد متطور. وقد لوحظ في موقفهما[*]:

١- اتفق الاتجاهان على ضرورة تنمية الثروة اللغوية العربية، وتطويعها لأداء المتطلبات الفكرية والحضارية للعرب في العصر الحديث[١].

٢- كما اتفق الطرفان على صحة استعمال مصطلحات العلوم العربية القديمة[٢]، على الرغم من أنها مولدة، حسب تعريفهم للمولد.

٣- واتفق علماء الطرفين أيضاً على قبول الأساليب المولدة، ما دامت خاضعة لتراكيب الجمل العربية[٣].

٤- كما اتفق العلماء على أن للتوليد سبلا مثل المجاز والاشتقاق ونحوهما[٤].

٥- هناك خلط بين (المولد) و(المعرب): فبعض العلماء يفرق بينهما، والبعض الآخر يعدهما أمراً واحداً[٥].

٦- اتجه بعض العلماء إلى عد الكلمات التي عربها العرب في عصور الاحتجاج اللغوي من الفصيح الذي يعتد به، وما عدا ذلك فهو مولد لا يقاس عليه[٦].

٧- ربط الاتجاه المحافظ بين المولد والمولدين[٧]، فجعل المولد هو ما صدر عن المولدين من كلام لم يتحدث به العرب الفصحاء، وهو ربط لا مبرر له إلا فكرة الاحتجاج اللغوي؛ إذ إن التوليد يحدث في كل اللغات وفي أي

---

[*] استخلص الدكتور حلمي خليل بعض الملاحظات التي سترد حول موقف المجمع: المولد في العصر الحديث: ص ١٧٣- ١٧٥.

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣١٩.

[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٢٠.

[٣] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٥٠.

[٤] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٤٦.

[٥] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣١٧- ٣١٨.

[٦] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣١٨.

[٧] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣١٨- ٣١٩.

مرحلة من مراحل حياتها[1].

٨- ابتعد الفريق المحافظ عن ربط اللغة بالمجتمع، في حين عَدّ الفريق المجدد اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من مؤثرات[2].

أما مجمعا دمشق وبغداد، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط فلم تعالج الجانب النظري من التعريب والتوليد، وإنما اكتفت بإقرار المصطلحات المعربة في العلوم والفنون المختلفة. وقد قنع علماء مجمعي دمشق وبغداد، من الجانب النظري لهاتين القضيتين، باشتراكهم في مناقشاتهما والانتهاء إلى قراريهما في مجمع القاهرة.

وقد تناول قضايا التعريب والتوليد والنحت علماء عديدون في مطبوعات المجامع اللغوية العربية. ولما كان موضوعا التعريب والتوليد أكثر ارتباطاً بعضهما ببعض فسأورد أهم الدراسات التي عالجت هذين الموضوعين حسب ترتيبهما الزمني، ثم أتبعهما بدراسة النحت.

---

[1] المولد بعد الإسلام: ص٢٠٤.

[2] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص٣٣٢- ٣٣٣.

التعريـــــب

عالج (**تعريب الأساليب**) الشيخ عبد القادر المغربي[1] فذكر أن المقصود بـــه أن تدخل العرب في أساليبها أسلوباً أعجمياً. ولم يختلف أدباء العرب حول قبـــول الأساليب الأعجمية أو رفضها، ولكنهم اشترطوا لقبولها ألا تكون مخالفـــة فـــي تراكيبها لقواعد اللغة العربية، وألا تجافي الذوق العربي الســـليم. والأســـاليب المعربة هي كلمات عربية خالصة ركبت تركيباً عربياً سليماً، ولكنها تفيد معنى لم يسبق لأهل اللغة أن أفادوه بتلك الكلمات.ولم يشترط لاســـتعمال الأســـلوب الأعجمي أن تخلو اللغة العربية من أسلوب يحل محله، فالباب مفتوح للأساليب الأعجمية. وتعريب الأساليب والكلمات أمر طبيعي في اللغات، يساعد اللغة على نموها وكثرة تعبيراتها.

وقد دخلت الأساليب الأعجمية في اللغة العربية منذ العصر الجاهلي، ثـــم زادت في العهد الإسلامي حين لمع عبد الحميد الكاتب، وتكاثرت في العصر العباسي حين حمل ابن المقفع لواء التعريب، ثم شاع دخولها إلى حظيـــرة اللغـــة فـــي العصر الحديث وأصبح تمييز الأساليب الأعجمية في هذا العصر سهلا، لكثـــرة المتحدثين باللغات الأجنبية فيه.

ويجدر بعلماء المجامع اللغوية العربية أن يتقصوا الأساليب الأعجمية في اللغـــة العربية، فيدونوها، ويميزوا جيدها من رديئها ويجعلوها صالحة للـــدخول فـــي المعجم العربي الجديد[*].

والبحث في الأساليب الأعجمية يتناول أوجها منها:

١- التوارد بين اللغة العربية وغيرها من اللغات في الأساليب:

فقد ينشأ كل من الأسلوبين في بيئته دون أن يتأثر بالآخر، ومع ذلك يحدث

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج١: ص٣٣٢- ص٣٤٩.

[*] يقصد به المعجم الكبير والوسيط، وهما اللذان طبعا تحت إشراف لجنـــة المعجـــم، التـــي شكلت عند بداية تنظيم عمل مجمع القاهرة.

التوارد بينهما. ويكون السبب في ذلك أن منشأ الأسلوبين والباعث عليهما واحد في اللغتين، كأن يكون هذا الباعث طبيعياً في البشر على اختلاف أجناسهم وثقافاتهم، وذلك مثل (ألقى الحبل على غاربه) و(ما الحب إلا للحبيب الأول).

٢- الأساليب التي تسربت إلى اللغة العربية، وكان ظاهرها يوحي بأنها أعجمية لا يعرفها العرب. ولكن حاول البعض إرجاعها إلى أصول عربية، مثل (فلان لم أره) و(فلان لم أعد أراه)، والمعنى مختلف فيهما: ففي التعبير الأول مجرد نفي للرؤية، على حين يفهم من التعبير الثاني نفي الرؤية مع الإشارة إلى حدوثها قبل ذلك. فقد قيل إن هذا الأسلوب مترجم، ولكن رد على هذا القول بأن استخدام الفعل (عاد) في النفي عربي صحيح ولكنه قليل في كلام الفصحاء الأقدمين، وقد كثر استعماله في عصر الترجمة الحديثة؛ ولهذا فهو ليس أسلوباً أعجمياً خالصاً.

٣- الأساليب التي لا نزاع في عجمتها، وهي كثيرة مثل: ذر الرماد في العيون- فلان يلعب بالنار- لا جديد تحت الشمس- هو يلعب دوراً.

وشرط ملاءمة الأساليب الأعجمية للذوق العربي السليم لكي يحكم بصلاحيتها للتعريب شرط واسع مطاط، فالأذواق تختلف كما تتباين الثقافات، فما يراه هذا- في ذوقه- قبيحاً قد يعُدّه الآخر حسناً مقبولا. ولهذا لا يمكن وضع قاعدة عامة يمكن أن تكون الفيصل في قبول الأسلوب أو رفضه. فعلينا أن نترك لكل كاتب حرية التعبير بما يروقه، ثم نميز بين الغث والسمين من تلك الأساليب عن طريق النقد، فالمجامع اللغوية يمكنها أن تعمل على رفض الأسلوب المستهجن بما لديها من وسائل.

وعالج محمد شوقي أمين جانباً من قضية التعريب في بحث بعنوان **(جواز التعريب على غير أوزان العرب)**[1]. ذكر فيه أن اللغة العربية اتسعت لعدد غير قليل من الكلمات الأجنبية دخلتها عن طريق التعريب. وقد اختلف العلماء في القرن الحاضر حول مقدار الكلمات الدخيلة التي تتسع لها اللغة العربية. واستقر الأمر على أنه لا مناص من قبول الكثير من تلك الكلمات التي تشيع في لغة العلم والحضارة، ولا يسد مسدها لفظ عربي فصيح.

وقد اشترط اللغويون في الكلمات المعربة شرطين: أن تخلو من الحروف غير الموجودة في اللغة العربية، وأن تكون على أقيسة الكلام العربي وأوزانه. واتباع هذين الشرطين قد يفقد الكلمة الأجنبية صورتها، ويباعد بينها وبين أصلها، فتصبح غريبة لا يبدو أصلها الأجنبي فيفهم معناها منه، ولا ترتد إلى أصل عربي يتضح منه مفهومها. وتصبح كأنما خلقت من جديد. فيبطل الغرض من التعريب، وهو نقل الكلمة الأجنبية الدالة بذاتها على معنى مقصود، ولا يكون هناك فرق كبير بين التعريب وبين الوضع والاشتقاق. فلكل لغة أبنية خاصة بها وصيغ معينة ترتضيها. وتطويع الكلمات الأجنبية لأبنية اللغة العربية قد يفقدها خصائصها ويشوه صورتها.

وتساءل الباحث: لماذا نشترط في التعريب مطابقة الصيغ والأوزان العربية، ولماذا لا نقبل الكلمات المعربة دون أن نبدل صورها وأوضاعها؟

إن هذا الشرط الذي أقره اللغويون زعم دافعوا عنه حتى استقر في الأذهان فضيق هذا المدخل. ولكي نصل إلى الرأي السديد في هذا الموضوع علينا أن نبحث أمرين أولهما: منهج العرب الخلّص في الكلمات المعربة التي اصطنعوها. وثانيهما: رأي أئمة اللغة والنحو في بحث التعريب.

وعند بحث الأمر الأول نجد أن العرب وردت عنهم كلمات معرّبة ليست على

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١١: ص ١٩٩- ص ٢٠٧.

أوزان الكلمات العربية مثل: آجر وفرند وإبرسيم وقنبيط وإهليلج وشطرنج وخراسان وإبراهيم وقمندو وآمين. وقد شهد سيبويه لكلمة (الآجر) بإعرابها وتمكنها في الكلام، ونزولها منزلة كلمة عربية على وزن خاص كما هو الحال في كلمة (إبل) المنفردة بوزنها بين الكلمات العربية[1]. وبهذا يجيز لنا سيبويه أن نقبل من الكلمات الأجنبية ما لا يخضع للأوزان العربية، وأن نجعل أوزانها زيادة في الأوزان العربية المتعارفة.

أما الأمر الثاني، وهو رأي أئمة اللغة والنحو في التعريب، فقد قال سيبويه[2]: "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه... وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية، مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة. ولا يبلغون به بناء كلامهم؛ لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم... وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خراسان وخرم والكركم. وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية، نحو: فرند، وبقم وآجر وجربز."

ومن النص يتضح أن سيبويه يؤكد جواز إخضاع الكلمات المعربة للأبنية العربية، وعدم إخضاعها لهذه الأوزان. وكذلك جواز تغيير الحروف في الكلمات الدخيلة عند تعريبها وعدم تغييرها.

وأورد الباحث نصاً للمرزوقي، من أئمة القرن الرابع الهجري يفهم منه أنه يؤيد الحرية في التعريب بحيث يمكن تغيير الكلمات المعربة، لكي تخضع للأوزان العربية، كما يمكن الإبقاء على صيغتها وإن خالفت هذه الأوزان. على أنه يفضل- عند تعدد صيغ الكلمات المعربة- أن يختار منها ما هو أقرب إلى

---

[1] الكتاب: ج ٣: ص ٢٣٤- ٢٣٥.

[2] الكتاب: ج ٣: ص ٣٠٣- ٣٠٤.

الوزن العربي. وذهب إلى أن ابن سيده، في القرن الخامس الهجري، ردد في المخصص نص سيبويه. وهذا يدل على أنه يؤيد رأيه ولا يخالفه.

وهناك أربعة علماء عاشوا بين القرن السادس والقرن الحادي عشر للهجرة، هم ابن بري وأبو حيان والشهاب الخفاجي وعبد القادر البغدادي قد اجتمعوا على رأي- في هذا الموضوع- هو أنهم يجيزون التعريب على غير أوزان العرب. فابن بري، من القرن السادس الهجري، يرى أنه لا يجب أن نلحق الكلمات المعربة بالأوزان العربية، استناداً إلى أن العرب عربوا كلمات كثيرة مخالفة لأوزانهم. وأبو حيان من أئمة القرن السابع والثامن الهجريين، قسم الأسماء الأعجمية إلى ثلاثة أقسام: قسم غيَّرته العرب وألحقته بكلامها، وحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية. وقسم غيّرته ولم تلحقه بالأبنية العربية، فلا يعتبر فيه الأصلي والزائد والوزن كما في القسم الأول. وقسم لم يغيّروه فتركوه على حاله. والشهاب الخفاجي من علماء القرن العاشر والحادي عشر للهجرة له أقوال- أوردها الباحث- منها أن العرب يعربون الأسماء الأعجمية، فيلحقونها بأبنية اللغة العربية أحياناً- ولا يلحقونها بها أحياناً أخرى. وقد لا يصيبها تغيير في الحروف عند التعريب، إذا كانت حروفها مثل حروف العربية. ومنها أن الكلمات المعربة لا توزن بالأوزان العربية. ومنها أيضاً أن الكلمات المعربة المركبة تبقى على حالها لأنها مسموعة بهذا التركيب. أما عبد القادر البغدادي، من علماء القرن الحادي عشر للهجرة، فرأى أن الكلمة المعربة قد يلحقها التغيير في الحركة أوْ لا يلحقها. وفي أي الحالين قد تكون ملحقة بالأبنية العربية أو غير ملحقة بها.

وانتقد الباحث بعد هذا العرض، موقف مجمع اللغة العربية المصري من التعريب، فقد أصدر قراره فيه(*)، وحرص عند تعريب المصطلحات العلمية أن

(*) ذكر القرار بنصه وبعض تعليقات شارحه في الصفحات الأولى من هذا الفصل.

تكون على أوزان العرب وأقيستها في صياغة الكلام الفصيح.

وتساءل الباحث ما الذي يضطر المجمع إلى تطويع الكلمات الأجنبية لأبنية العرب؟ لقد تبين لنا موقف العرب القدماء من الألفاظ المعربة، وآراء العلماء المتقدمين في التعريب. ولنا الآن أن نطلب من المجمع- الذي يتولى دراسة المصطلحات ويتقبل فيها الكثير من الكلمات الأجنبية على سبيل التعريب- أن يضيف إلى قراره القديم في التعريب فقرة تؤكد حق المعربين في قبول الكلمات المعربة وإن خالفت الأبنية والأوزان العربية الفصيحة.

وتناول الدكتور محمد عيد قضيتي التعريب والتوليد داخل إطار عرض شامل **(للعوامل الطارئة على اللغة)** [1]، تناول خلاله قضايا التصحيف والتحريف واللحن والتوليد والتعريب. وفي عرضه لقضية التعريب[2] رسم صورة تحدد حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة. فبيَّن الصورة العلمية لحركة التعريب في الكلام العربي في عصر الاستشهاد في الحضر، موردا أقوالا تدل على وقوع ألفاظ معربة في الكلام العربي في عصور مبكرة. وقد استخدم القرآن الكريم بعض هذه الألفاظ حين نزل لمخاطبة العرب.

وفي بداية القرن الثاني الهجري اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفاً وترجمة، فواجه العرب موقفاً لغوياً جديداً لسد حاجتهم لمتطلبات التأليف والترجمة، فتصرفوا في مدلول بعض الكلمات العربية الأصل وحوّلوا معناها اللغوي إلى معنى اصطلاحي. كما نقلوا بعض الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية. وفي حوالي منتصف القرن الثاني الهجري توقف الاستشهاد باللغة في الحضر. وتوقفت أيضاً ظاهرة التعريب في الألفاظ. أما ما نقل من الألفاظ الأجنبية بعد تلك الفترة، فقد أطلق عليها اسم (المولد).

---

(1) اللسان العربي- المجلد ٨- ج ١: ص٦٧- ٨٧، اللسان العربي- المجلد ٩- ج١: ص١٧- ص٤٤، في اللغة ودراستها: محمد عيد: ص ٦٥- ص١٨٧.

(2) اللسان العربي- المجلد ٩- ج ١: ص٢٧ ، في اللغة ودراستها: ص ١٥٧- ص١٨٥.

وقد تناول النحاة وأصحاب المعاجم والفقهاء والمفسرون ظاهرة التعريب، بحيث عالجها كل فريق في إطار الاتجاه العام لمؤلفاتهم. ولم تخصص ظاهرة التعريب بمؤلفات مستقلة قبل القرن السادس الهجري، الذي ظهر فيه كتاب الجواليقي (المعرب من الكلام الأعجمي). وأورد الباحث قائمة بالكتب التي عالجت التعريب، وضح فيها اسم الكتاب والمؤلف، وتاريخ وفاته أو تاريخ طبع الكتاب، كما أشار إلى كيفية وصوله إلينا.

ولاحظ في كتب التعريب أنها تبدأ بمقدمة علمية تتناول تحديد معناه، وضوابط النحاة له، ووقوعه في القرآن الكريم، وغير ذلك مما لم يحدث لظواهر أخرى مماثلة للتعريب كالتوليد واللحن. كما لاحظ أن كلمة الدخيل قد جعلت عنواناً لبعض الكتب التي تتناول قضية التعريب. وذهب إلى أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب؛ لأنها تشمل ما نقل إلى لغة العرب سواء خضع لأحكام التعريب أو لم يخضع لها وسواء أكان في عصر الاستشهاد أم بعده، وهو ما سمى (المولد).

ثم وضح نظرة القدماء للمعرب، وجهودهم في إخضاعه لمسلك الصيغ العربية. فحدد معنى التعريب ذاكراً أنه نقل الكلمة من اللغة الأجنبية مع عُرْفِها الأجنبي(*). وذكر أن أهم قضايا التعريب التي تعرض لها النحاة هي:

١- إلحاق الكلمة المعربة بأحد أوزان العربية.

٢- تغيير بعض حروف الكلمة المعربة أو حركاتها، واستبدالها بأقرب الحروف أو الحركات العربية إليها.

٣- العلامات التي تتميز بها الكلمة المعربة عن العربية.

ثم استنتج موقف علماء اللغة الأقدمين من المعرب، ولخصه في:

أ-قصرهم المعرّب على العرب الذين عاشوا في فترة زمنية خاصة دون غيرهم.

(*) "المعرب لفظ استعارة العرب الخلص في عصر الاحتجاج باللغة من لُمة أخرى، واستعملوه في لسانهم مثل السندس والزنجبيل": كلام العرب- د. حسن ظاظا: ص ٧٩.

ب- فرض قواعد الصيغ العربية على المعرب، مهما كانت لغته الأصلية.

وتساءل: هل يتفق الموقف الأول مع الحاجات العلمية والاجتماعية دائمة التجدد، وما تدعو إليه من نقل كلمات أجنبية من اللغات الأخرى؟

وهل يتفق الموقف الثاني مع طبيعة استعمال الكلمات الأجنبية ممن لا يجيدون اللغات التي وردت منها؟ هل يمكن فرض نظام لغة على لغة أخرى؟

ثم ذكر موقف علم اللغة الحديث من قضية التعريب، فبيّن أن التعريب ضرورة علمية واجتماعية متجددة. وقد اعتبره اللغويون المحدثون أمراً عادياً لا خوف أو خطر منه على اللغة. وهو يترتب على الاتصال الاجتماعي بمظاهره المختلفة من التجارة والثقافة أو الحروب أو الاستعمار أو انتقال العادات والتقاليد. ويتم بين الناطقين بطريقة تلقائية.

ويتوقف انتشار الكلمات المعربة على العرف اللغوي في البيئة التي انتقل إليها. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة المعربة هي حالة التعريب المتعمد: حين تدعو الحاجة العلمية أو الفنية إلى استخدام مصطلحات جديدة تدعو إليها الضرورة. ومنع التعريب مطلقاً يتعارض مع الحاجات العلمية والفنية المتجددة في كل العصور.

وخلص من ذلك إلى تقويم موقف النحاة العرب من المعرب بما يلي:

١- قصر النحاة التعريب على عصر الاستشهاد مسلك لا يتفق مع المتطلبات الاجتماعية المتجددة على مر العصور، وما يحدث بين اللغات من تبادل التأثير الدائم، ولا يتفق مع الاحتياجات العلمية المستمرة لاستخدام مصطلحات تحتم ظروف العلوم أحياناً أن تكون عالمية.

٢- إخضاع كل ما ينقل من لغات أجنبية في عصر الاستشهاد لمسلك الصيغ العربية أمر لم يتوافق مع الواقع- بدليل أن القواعد التي وضعها النحاة عن المعرب يبدو فيها العموم والتحرز في الرأي- وهذا طبيعي؛ لأن التعريب

يخضع لظروف اللغات الأصلية التي حدث النقل منها، وهي لا تخضع تماماً لنظام اللغة المنقول إليها.

ورأى أن يدرس هذا الموضوع بحصر الكلمات المعربة التي نصت عليها مؤلفات التعريب، والتي وردت في نصوص موثقة، ثم استقرائها ومعرفة العوامل الاجتماعية التي أدت إلى نقلها، ومدى تأثر الفصحى بها على مدى العصور.

٣- رأى أنه يمكن الاستفادة من قواعد النحاة للتعريب في سد حاجة العلوم والآداب- في وقتنا الحاضر- للمصطلحات والكلمات التي لا تفي بها وسيلة أخرى، إذ يمكن استخدام الكلمات الأجنبية بنصها أو التصرف فيها، على ضوء جهود النحاة الخاصة بهذا الموضوع، مع وضع المقابل الأجنبي للكلمات المعربة إلى جانبها.

من الأبحاث الإيجابية التي عالجت التوليد بحث أحمد حسن الزيات **(الوضع اللغوي، وهل للمحدثين حق فيه؟)**[1] فقد ذهب إلى أن الإجابة عن هذا السؤال من البديهيات، إذ إن اللغة هي وسيلة التفاهم بين البشر، ومن الطبيعي أن المحدثين هم الذين يستطيعون تطوير اللغة بما يلائم مفاهيمهم الحديثة. وليس من الطبيعي أن يتمسكوا بما تحدث به القدماء، على الرغم من تغير الأوضاع وتقدم العلوم وتفاوت العقول. ولكن مجمع اللغة العربية، وهو السلطة التشريعية العليا للغة العربية، عطل قدرته على الوضع اللغوي بالرجوع إلى القدماء في كل إصلاح لغوي يقترحه، وفي كل قرار نحوي يقره، مع أنه هو وحده الذي يملك الحق في الوضع اللغوي في حدود اللغة الموضوعة وقوالبها الموروثة، وذلك بأن يزيد على اللغة وينقص منها ويغير فيها.

فحق الوضع اللغوي ليس مقصوراً على القدماء، ولكنه حق مطلق يملكه الفرد والجماعة وتملكه الخاصة والعامة. فكل فريق من العلماء يضع مصطلحاته الخاصة به، كما أن كل فريق من الحرفيين يضع مصطلحاته الحرفية، وكذلك الزراع يضعون لغة الحقل والحظيرة، والتجار يضعون لغة المتجر والسوق. والمجمع يشارك هؤلاء في الوضع والتعريب، وينفرد عنهم بالتسجيل والتصديق، فلا تدخل في اللغة أي من الكلمات الموضوعة دون أن يقرها المجمع. وتقدم باقتراح يشمل أربعة أمور:

١- " فتح باب الوضع على مصراعيه، بوسائله المعروفة وهي: الارتجال والاشتقاق والتجوز.

٢- رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ٨: ص ١١٠- ١١٦، محاضر الجلسات- الدورة ١٦: ص٣٩٤- ٤٠٠.

٣- إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، فإن توقف القياس على السماع يبطل معناه.

٤- إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين، وغيرهم من كل ذي حرفة "[١].

وعرض هذا البحث على لجنة الأصول بالمجمع، فقدمت آراءها حول هذه المقترحات، وناقشها المجلس واتخذ القرار الأول في هذا الموضوع وهو:

"تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة، ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال"[٢].

أما القرار الثاني فينص على الآتي:

"قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها"[٣].

وتطبيقاً للقرار الأخير تقدم أحمد حسن الزيات إلى مجلس المجمع اللغوي المصري[*] بطائفة من الألفاظ المسموعة عن المحدثين على خلاف ما سمع عن العرب الأولين في الصيغة أو الدلالة. وقد ناقشها المجلس وأقر إحدى وأربعين كلمة[٤] منها: ساهم بمعنى شارك وقاسم.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ٨: ص ١١٠- ١١٦، محاضر الجلسات- الدورة ١٦: ص٤٠٠.

[٢] محاضر الجلسات- الدورة ١٦: ص٢٨٤ ، ص٣١٦، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص٣٩٦.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ١٦: ص٣١٧ ، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص٣٩٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ١٢٨.

[*] في جلسة ٢ مايو ١٩٥١م.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ١٧: ص٢٣٩ ، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص٣٩٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ١٢٩.

والمظاهرة بمعنى إعلان الرأي أو إظهار العاطفة في صورة جماعية. ومنها الفعل تجمهر بمعنى اجتمع، ومنها الدخان بمعنى التبغ، والفشل بمعنى الخيبة. والقهوة بمعنى المكان الذي تشرب فيه، والتأميم والتدويل والتصنيع وغيرها.

وتناول أنيس المقدسي موضوع التوليد في بحث بعنوان (الدخيل في لغتنا المحكية ودلالته)[1]، أردفه بمعجم للألفاظ الدخيلة الشائعة مرتباً حسب الحروف الألفبائية، مع إرجاع اللفظ إلى أصله الأجنبي. وذلك أن الغاية من هذا البحث الاستدلال بما شاع في العربية الدارجة من الألفاظ الدخيلة، على تطورنا اللغوي وعلى مبلغ احتكاكنا التاريخي بسائر الأمم. وقد بدأ البحث بتوضيح أن الألفاظ الدخيلة في لغتنا العربية تندرج تحت نوعين:

١-النوع الخاص الذي يعالج لغة الحياة العلمية والأدبية ومعظم ألفاظ هذا النوع مقتبس من المؤلفات الأجنبية.

٢-النوع العام يتسرب إلى اللغة عن طريق الاحتكاك بين الشعوب، والصلات التجارية والاجتماعية وغيرها. وتشيع ألفاظ هذا النوع في لغة الحياة اليومية، وقد تمتد إلى لغة الكتابة أحياناً.

وأشار إلى أن الدخيل في اللغة العربية يرجع إلى العصر الجاهلي، فنجد في الألفاظ الجاهلية ما يشير إلى أصل أجنبي. ولكن الدخيل قبل الإسلام قليل إذا قيس بما دخل في اللغة العربية بعده، فقد فتح العرب بعد الإسلام بلادا كثيرة، واختلطوا بشعوب مختلفة، مما انعكس على حياتهم العامة ولغتهم المتداولة. فأخذوا من الفارسية كثيراً من أسماء الآنية والأطعمة والألبسة والرياحين وغيرها، مثل: فنجان- طشت- فالوذج- جوارب- استبرق- نرجس. كما أخذوا من السريانية أو الآرامية ألفاظاً كثيرة تتعلق بالحياة الزراعية والصناعية والدينية، مثل: فدان- بردعة- حانوت- زبون- درفة- قسيس. وكانت السريانية

---

[1] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ١٧٩- ١٨٩.

هي همزة الوصل بين اليونانية والعربية الدارجة، فحملت إليها كثيراً من الألفاظ اليونانية الأصل، مثل: أزميل- أقة- فندق- قرطاس- قصدير.

وكانت اللغة التركيّة ذات أثر واضح على لغتنا المحكية إبان السيطرة العثمانية على الشرق العربي. ومنها عدد من المصطلحات الحكومية والعسكرية كباشا وبك وأفندي وصاغ ويوزباشي. وكثير من أسماء الأطعمة والأدوات والصناعات، مثل: شاورما- جزمة- طبنجة- بويا- سمكري.

أما الإيطالية فقد اتضح دورها عقب الحروب الصليبية التي فتحت أبواب التجارة، وكان يتزعمها الإيطاليون في شرق البحر المتوسط. وتسربت كثير من الكلمات الإيطالية إلى اللغة العربية. وكان أكثرها ذا علاقة بالمعاملات التجارية، والحياة والأدوات المنزلية ومنها: بورصة- صالة- فستان- فاتورة- كمبيالة- لوكاندة.

وبعد القرن السادس عشر بقليل أخذ النفوذ الفرنسي ثم الإنجليزي ينافسان النفوذ الإيطالي في البلاد العربية. فدخل لغتنا الدارجة والكتابية عدد كبير من الكلمات الفرنسية والإنجليزية في معظم نواحي حياتنا الاجتماعية والصناعية والفكرية.

وقد جمع الباحث ما أمكن من الألفاظ الدخيلة الشائعة، التي وردت في الكتب التي عالجت الدخيل. وأضاف إليها ما جمعه هو، ورجع إلى كتب اللغة ليتثبت من صحة أصولها فوجد أن الألفاظ الشائعة في كلامنا العامي قديماً وحديثاً تقارب الألف. ووجد أن لغتنا الدارجة تأثرت منذ القدم بعدة لغات، وكان مدى تأثيرها متناسباً مع مدى احتكاك العرب بغيرهم من الأمم: فكان التأثير الأكبر في العهود الأولى للفارسية فالسريانية واليونانية، ثم للإيطالية فالتركية، وبعدها للفرنسية والإنجليزية.

ثم أنهي البحث ببعض فوائد لغوية منها:

١- أن تفاعل اللغات بعضها ببعض يتناسب مع أحوالها الحضارية : فعند احتكاك الأمم تأخذ الأمة المتخلفة حضارياً- وإن تكن هي الغالبة عسكريا-

من لغة الأمة المتفوقة حضارياً أكثر مما تعطيها.

٢- كل لغة تستعير من سواها ما تحتاج إليه، ولا يعنى ذلك ضعف اللغة أو عدم صلاحيتها.

٣- قانون التطور لا يبقى في اللغة غير الأصلح، أصيلاً كان أم دخيلاً.

٤- تقدم اللغة أو قوتها مرتبط بتقدم القومية.

٥- يؤثر مبدأ الاقتصاد الذهني على اللغة- وخصوصاً الدارجة- فتنمو وتتطور باستمرار خاضعة للتأثيرات المختلفة.

كما عالج أنيس المقدسي موضوع التوليد في بحث بعنوان **(الكلام المولد في معاجمنا الحديثة)**[1]. ذاكراً أن نمو اللغة يحدث بتأثير عاملين أساسيين.

١- الكسب الخارجي:

فمعظم اللغات تتأثر بغيرها باكتساب ألفاظ جديدة تستقر فيها وتصبح جزءاً منها.

٢- التولد الذاتي:

وهو ما ينشأ في اللغة من ألفاظ تستحدث عفواً أو قصداً للتعبير عن معان جديدة، وذلك بعدة طرق:

(١) طريق التحول المعنوي:

وهو أن تكتسب الكلمة معنى مغايراً لمعناها الأصلي، مثل: الكفر: ومعناها في الأصل التغطية، ثم تحول إلى الإلحاد والإنكار. والتوقيع: وهو في الأصل التأثير، ثم تحول إلى وضع اسم الكاتب على ما يكتبه. والدولة والمعنى الأصلي لها انقلاب الزمن أو الحال، وتستعمل الآن بمعنى الملك أو الحكومة.

---

[1] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٠- ج ١: ص ١٧١- ١٨٦، البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٣١: ص ٧٧-٨٩.

(٢) طريق الوضع اللفظي[*]:

أي وضع كلمات جديدة لتأدية المعاني والأغراض المستحدثة المختلفة. ويدخل تحت هذا الباب: الوضع والاشتقاق والقياس. ومن الكلمات الموضوعة: الدراجة- الهاتف- المذياع- الشيوعية- المأساة.

(٣) الوضع المجازي:

أي إنشاء مصطلحات مجازية للتعبير عن معان خاصة، مثل: ركب رأسه[١]، أي لم يستمع إلى النصح وسار على هواه، وناطحات السحاب للأبنية ذات الارتفاع الشاهق، والسوق السوداء أي التي يتعامل بها خفية هرباً من التسعير القانوني.

(٤) الاشتقاق الاسمي:

أي اشتقاق صيغ من بعض الأسماء مثل: موّل المشروع، أي قدم المال اللازم له، والفعل موّل مشتق من المال. تطور (مشتق من الطور) فالتطور هو التقدم من طور إلى طور. استجوب (من الجواب): استجوب القاضي المتهم أي طلب منه الجواب. وتمصَّر أي اتخذ الجنسية المصرية. ثم تحدث عن التوليد واختلاف النظر إليه فذكر أن التوليد في اللغة حركة نمو دائمة، تختلف قوة وضعفاً من عصر إلى عصر. ولعل أكثر العصور إنتاجاً في هذا الجانب عصر العباسيين والعصر الحديث.

وقد حاول كثير من الكتاب إيقاف هذا التيار اللغوي بتأليف الكتب في إصلاح اللغة وتوضيح القواعد والأحكام التي تبعد دارسها عن الخطأ اللغوي أو اللحن. فقد كان اللغويون المتقدمون حتى القرن التاسع عشر الميلادي ينظرون إلى ما لم يرو عن عصر الاحتجاج اللغوي بوصفه غير صالح للدخول في المعاجم أو

---

[*] يلاحظ أن استخدام هذا الطريق في التوليد قليل جداً- والألفاظ المذكورة عند الباحث مشتقة. ولكن الجديد هو نقلها من المعنى القديم لتخدم معنى جديداً.

[١] أمثلة هذا النوع يمكن أن تندرج تحت مصطلح (التعبير الاصطلاحي).

الاستشهاد به ولو صدر عن كبار الكتاب والشعراء.

فلما وضع بطرس البستاني معجمه (محيط المحيط) أضاف إليه كثيراً من الألفاظ المولدة التي نشأت مع الزمن؛ لأنه رأى أن المعاجم القديمة تخلو منها. ولكنه لم يعدها مساوية في الفصاحة للأصول المثبتة في الكتب القديمة. وبهذا يكون قد فتح الباب أمام الكلمات المولدة للدخول في المعجم العربي(*).

وتبعه في ذلك سعيد الشرتوني في (أقرب الموارد) وعبد الله البستاني في (البستان) بخطوات بطيئة. أما لويس المعلوف فقد أثبت في (المنجد) عدداً طيباً من الكلمات المولدة، ولكنه لم ينبه إليها، ولم يبحث في حركة التوليد وأثرها.

ونشر اللغوي الألماني هانز فير Hans Wehr مع ج. ملتون كوان G.Milton Cowan معجماً للعربية الكتابية الحديثة A Dictionary of Modern Written Arabic ويحتوي على كثير من الألفاظ المولدة المستعملة في عصرنا الحديث، ومنها المذهب التأثري- أذونات البريد- المعارضة.

وهكذا نرى أن معاجمنا الحديثة أكثر تساهلاً من القديمة في النظر إلى الكلمات المولدة. ولكن هذا التساهل ظل غير قائم على دراسة وافية تعالج الوضع، إلى أن ظهرت المجامع اللغوية والعلمية العربية فاضطلعت بهذه المهمة. وقد كان من أهداف مجمع القاهرة العمل على وضع معجم كبير(*) للغة العربية، جامع لجميع موادها الأصلية والمولدة والمعربة، من قديمة وحديثة، مع شرحها

(*) لا توافقه الباحثة على هذا الرأي: فقد احتوى القاموس المحيط للفيروزابادي على كثير من الكلمات المولدة، وبعض مصطلحات العلوم مثل الفقه والعروض حتى أخذ عليه بعض النقاد ذلك مثل الشدياق. وبإثباته لهذه الألفاظ والمصطلحات كان أول من خرج بالمعجم العربي عن الحدود الضيقة التي رسمها القدماء للمعاجم باعتبارها لا يصح أن تحتوى على المولد.

انظر المعجم العربي- د. حسين نصار: ج٢: ص ٥٩٥- ٥٩٧، المولد بعد الإسلام- د. حلمي خليل: ص ٢٠٦.

(*) سبق الحديث عن هذا المعجم في الباب الأول من هذا البحث.

وتوضيح تاريخ الدخيل منها وبيان أصولها وطرق استعمالها. وقد أصدر المعجم الوسيط وفيه من الألفاظ المولدة أكثر مما في أي معجم آخر.

وعالج التوليد في اللغة عدد من الأفراد والمجامع اللغوية. وبمقارنة العمل الفردي بالمجمعي لاحظ الباحث أن ما أقرته المجامع أو وضعته كان أكثر ملاءمة للذوق الأدبي العام، وأكثر قابلية للبقاء، وذلك طبيعي نتيجة لما يحدث في المجامع من مناقشات وتصفيات للكلمات المستحدثة.

وقد أردف الباحث بحثه بإيراد قوائم من المصطلحات، بدأها بمصطلحات مولدة شائعة في الأوساط الكتابية الحديثة من صحف وسواها[1]، مرتبة ترتيباً ألفبائياً. ثم ذكر بعدها مصطلحات كتابية مأخوذة من شفاء الغليل للخفاجي[2]، وقد احتوت على بعض مصطلحات قديمة. وأثبت بعدها قائمة بالألفاظ المولدة في المعاجم الحديثة[3]، مرتبة ترتيباً ألفبائياً، مع تحديد المعجم الذي وردت به الكلمة، والتنبيه إلى الكلمات التي وردت قديماً منها.

وفي بحث بعنوان (**العوامل الخفية في التطور اللغوي**)[4]، تناول أنيس المقدسي العوامل المؤثرة في حركة التوليد، ذاكراً أن علماء اللغات جزموا- بعد دراسة مستفيضة لها- بأن اللغة تخضع لقانون التطور الطبيعي العام. وتوليد الألفاظ عن طريق الوضع أو الترجمة قديم في العربية، ولكنه اتسع كثيراً في القرن الأخير، ودخل المعاجم كثرة من الألفاظ المولدة، وبذلك تأصلت في اللغة تلك الألفاظ. وكذلك الحال في كل اللغات، إلا أن أساليب التوليد في اللغة العربية تختلف عن أساليبه في اللغات الأخرى. وقد اقتبست اللغات بعضها من بعض، فنجد أن اللغة الواحدة كثيراً ما تتبنى لفظاً أجنبياً يشعر أهلها أنه لا فائدة من

---

(1) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٩٠-٩٣.

(2) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٩٤-٩٥.

(3) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٩٦-١٢٨.

(4) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٤٤ – ج١، ٢: ص ٢٨٩- ص ٣٠٨.

تكلف ترجمته. ويسمى العرب هذه الألفاظ المقتبسة: الألفاظ الدخيلة أو المعربة. فالتوليد وضعاً أو ترجمة، والتعريب، وسائر التغيرات التي تطرأ على ألفاظ اللغة لا تعدو أن تكون تطورات لغوية تؤازرها عوامل طبيعية أهمها:

١- **العامل الزمني:** ويقصد به تأثير الزمن في تطوير معاني بعض الألفاظ.

٢- **العامل الاجتماعي:** ويعنى به الاحتكاك الذي يحدث بين أهل لغة وغيرهم من الشعوب، ويؤدي إلى توليد ألفاظ في تلك اللغة. وذلك مثل الاتصال التجاري أو الثقافي أو السياسي.

٣- **العامل الجغرافي:** فكل بلد يربط أبناءه لغة واحدة كان في بادئ أمره مكوناً من أقاليم مختلفة اللغات أو اللهجات، ثم تتغلب إحدى هذه اللغات على ما عداها فتصبح اللغة القومية العامة، مع احتفاظها ببقايا من اللهجات الأخرى. ومن الأثر الجغرافي في اللغة نشوء ألفاظ فيها ترجع إلى أسماء بعض المدن والأقاليم، مثل: كشمير وموسلين. كما يؤثر العامل الجغرافي في ما تكتسبه اللغة من تطور نتيجة هجرة أهلها واستيطانهم بلاداً جديدة، كما حدث للغة الإنجليزية في أمريكا الشمالية مثلاً.

٤- **العامل الاقتصادي:** ويراد به الميل الطبيعي بين المتكلمين إلى تغليب الألفاظ السهلة الواضحة؛ توفيراً على الذهن ما قد يبذله من مجهود لا داعي له.

٥- **العامل اللغوي والمعنوي:** من العوامل التي تؤدي إلى توسع اللغة ونمو مفرداتها استعمال حروف المعاني مع الأفعال لكي يؤدي الفعل دلالات خاصة لا يفيدها استعماله وحده، كأن نستعمل الفعل (أتى) مع حرف الجر (على) لكي يفيدنا معنى: أهلك الشيء أو أنفقه. ويدخل في هذا العامل التضمين اللغوي وهو أن نستعمل فعلاً معيناً مع أحد الحروف لكي يعطينا معنى فعل آخر.

ولم تعجب المحافظين المتشددين هذه التطورات اللغوية فهاجمها عدد منهم مثل الحريري في كتابه (درة الغواص). وحاول إبراهيم اليازجي انتقاد أخطاء

الكتاب فتشدد في النقد. وتبعه عدد من اللغويين الذين أخطأوا في تصورهم أن اللغة جامدة على ما هي عليه في بطون الكتب القديمة، ولم يعبأوا بما أثبته الاستعمال ولم يرد في كتب القدماء. وزاد بعضهم على ذلك الموقف أن تركوا أوضاعاً صحيحة مألوفة، ودعوا إلى استخدام مرادفات لها، ليس لها من الانتشار ما للأولى.

إن لقانون التطور أكبر الأثر في تجديد اللغة، واختيار الأنسب من ألفاظها. وإذا كان لبلاغة الكلمة الأدبية مقاييس بينها علماء البلاغة فإن للفظة العلمية المحددة المعنى مقاييس يجب مراعاتها إذا أردنا لها الحياة. والذوق العام لا يتدخل في وضع الألفاظ اللغوية، ولكنه هو الفيصل في قبول الألفاظ التي يضعها المختصون أو رفضها، وهو الذي يضمن قبول الأصلح منها، والقضاء على غيره.

وقدم الدكتور **محمد عيد في موضوع التوليد**[*] تعريفاً لمعنى كلمة (مولد)، ثم عرضاً تاريخياً مختصراً لاستعمال اللفظة. فذكر أن (المولد) قد يطلق على الأشخاص وعلى الحديث. فالشخص الذي داخل نسبه عنصر أجنبي عن العرب يسمى مولداً، ولذلك انتقل هذا اللفظ- عن طريق المجاز- للتعبير عن الكلام المحدث الذي ليس من أصل اللغة العربية.

وذهب إلى أن أول نص علمي قديم عن المولد من الأشخاص والكلام قد استعمل في نهاية القرن الأول أو بداية القرن الثاني للهجرة، مراداً به الشخص الذي اختلط نسبه، أو الكلام العربي الذي نشأ في المجتمع العربي الذي كثر فيه المهجنون[1]. واطرد استعمال هذه اللفظة في القرن الثاني مع تعايشها مع كلمة أخرى تؤدي المعنى نفسه، هي كلمة (محدث).

(*) ضمن بحث (العوامل الطارئة على اللغة) الذي أشير إليه في قضية التعريب : اللسان العربي- المجلد ٨ : ج١، ص٦٧-٨٧ ، اللسان العربي- المجلد ٩: ج١، ص١٨٧ .

(1) المولد بعد الإسلام: ص ١٨٣.

أما إبان القرن الأول الهجري فلم يشع استعمال اللفظ (مولد)، وإنما استخدمت ألفاظ أخرى مقاربة له مثل: الأعجمي والمولد والأجنبي، وهي ملائمة لتلك الفترة حيث لم يكن الأجانب قد تم اندماجهم بالعرب كما حدث في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني. وقد ترددت كلمة (مولد) بكثرة بين علماء القرن الثاني والثالث ومن تلاهم.

ثم قدم الباحث تحديداً نظرياً لمعنى التوليد في آراء الأقدمين، عرض فيه التعريفات النظرية لهم. ولاحظ من خلالها ما يأتي:

١- أن بداية الحديث النظري عن التوليد كان من علماء القرنين الثالث والرابع للهجرة.

٢- أن العلماء الأقدمين لم يتفقوا على اتجاه واحد في تحديد معنى المولد.

٣- أن الألفاظ التي استخدمت في تعريف المولد ألفاظ فضفاضة عامة الدلالة، لا يمكن من خلالها أن نحدد المولد من الألفاظ وغير المولد منها تحديداً حاسماً.

وتدور هذه الآراء حول أمرين:

أولهما: أن التوليد هو التغيير عامة. ويدخل ضمن ذلك الألفاظ المحدثة التي لم يستعملها العرب أصلا، كما يدخل ضمنه الألفاظ والتراكيب التي استعملها العرب، ثم تطورت باستخدام المولدين والعوام[١].

وترى الباحثة ميلا عن الصواب في هذا الرأي، فليس كل تغيير توليدا وإنما التوليد يعنى التغيير في الدلالة فقط، ولا يشمل التغيير في التراكيب أو في بنية الكلمات أو في الأصوات[٢].

ثانيهما: المولد هو المحدث من الألفاظ الذي لم يتحدث به العرب. فالألفاظ المحدثة هي ألفاظ جديدة استحدثت بعد عصر الاستشهاد في الحضر.

وقدم الباحث ملخصا لموقف القدماء من المولد كما يلي:

---

[١] اللسان العربي- المجلد ٩: ج١: ص ٢٣، المولد بعد الإسلام: د. حلمي خليل: ص ١٩٣.

[٢] كلام العرب: د. حسن ظاظا: ص ٧٩، المولد بعد الإسلام: ص ١٩٤، ص٢٣٦.

في القرن الثاني انصبت عناية العلماء على التعليق على الأمثلة المتناثرة؛ لبيان أنها مولدة غير عربية. وفي القرن الثالث فهم كل تغيير على أنه مولد. وعالج العلماء التغيير بأنواعه، وخصوا اللحن بعنايتهم. وفي القرن الرابع خصص العلماء- نظرياً- المولد بأنه الألفاظ المحدثة. ولم يوجه العلماء عناية خاصة للتأليف في المولد، فتفرقت أمثلته بين ظواهر اللحن والتعريب.

ثم لخص الباحث مصادر التوليد فذكر أن ظاهرة التوليد حدثت في الألفاظ دون قصد، ولكن يمكن تصنيفها في الأمور التالية:

١- **الارتجال بالاشتقاق** ، وتظهر سماته في :

أ- استخدام الحروف الأصلية من الكلمة المستخدمة مثل (فسقية) فهي مولدة من (ف س ق) بمعنى الخروج.

ب- استخدام الصيغ الصرفية ذات المعاني، مثل (حرّار) لبائع الحرير.

ج- استخدام حروف الزيادة ذات المعاني، كالألف والنون للدلالة على المطاوعة في مثل (انعكس الضوء).

د- استخدام وسائل تعديل الصيغ في اللغة العربية، كالهمزة والتضعيف والتصغير، مثل الكلمات المولدة: الإبراء والغرغرة والجديري.

٢- **التعريب بعد عصر الاحتجاج** : ويقصد به أن ينقل المولدون كلمة من اللغة الأجنبية إلى العربية، ويطلق عليها (مولدة) لتمييزها عن الكلمات العربية، مثل (قطربل) و(شاش).

٣- **التحويل عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر مولد:** فيكون العرب قد استعملوا الكلمة بمعنى معين، ثم جاء المولدون فاستخدموها في معنى آخر، مثل: الجريدة بمعنى دفتر أرزاق الجيش في الديوان، والقصف بمعنى اللهو، استعمله المولدون في أشعارهم، وأصل معناه: كسر غصن صغير.

وقبل أن يحدد نظرة النحاة للتوليد، في ظل الإصرار على نقاء اللغة، نبّه إلى:

١-التفريق بين المولدين والاستشهاد بشعرهم في دراسة اللغة، وبين ظاهرة التوليد.

٢-أن نظرة النحاة إلى المولد تتعلق به من حيث صيغه الشكلية، لا من حيث المعنى، فقد قبلوا الألفاظ المولدة من حيث المعنى ودرسوها في الأدب.

٣-أنه لم يرد عن العلماء الأقدمين نظرة واضحة إلى المولد تحدد موقفهم منه بدقة، وذلك من حيث التصويب والتخطئة. ويرجع ذلك إلى أن التوليد في الألفاظ لم يدرس بوصفه موضوعاً متكاملا بحيث يتضح موقفهم المباشر منه.

ثم بين أن النحاة القدماء حكموا على الألفاظ المولدة من خلال فكرتين:

الأولى : أن تلك الألفاظ ليست من كلام العرب.

الثانية : أن بعض الألفاظ المولدة خطأ.

وقد وجه نظرتهم إلى المولد ذلك المستوى الصوابي الذي اقتنعوا به، وهو التحديد الزمني المعتمد على عرف العلماء، وليس الاستعمال اللغوي المعتمد على عرف المتكلمين باللغة.

ثم ناقش آراء النحاة عن التوليد في ضوء علم اللغة الحديث. فذكر أن موقف الأقدمين من الألفاظ المولدة قد تأرجح بين الاعتراف بفصاحتها ورفض الاستشهاد بها، أو الاعتراف بمعانيها واستخدامها في الأدب، والانصراف عن بنيتها ودراستها في اللغة. وقد تسبب في هذا الموقف تقييد عصر الاستشهاد بفترة معينة، وعدم الاعتراف بتطور اللغة بعدها فبقيت تلك الثروة الجديدة من الألفاظ مشتتة موسومة بسمة (المولد)، غير مسموح لها بالدخول إلى حظيرة اللغة من الباب الذي تدخل منه أخواتها العربيات.

وذكر أن الألفاظ المولدة مظهر من مظاهر تطور اللغة: فتغير الظروف الاجتماعية الدائم ينعكس تأثيره على اللغة واستعمالها: فتتوارى ألفاظ لم يبق هناك حاجة إلى استعمالها. وتستحدث ألفاظ للتعبير عن المطالب الاجتماعية الجديدة، ويحدث ذلك تلقائياً، وبطريقة مستمرة.

وموقف النحاة من الألفاظ المولدة قد خضع لاعتبارات خاصة ترجع إليهم: فقد نصبوا أنفسهم سلطة تبيح وتمنع، مع أن عملهم الأصلي هو الوصف والاستقراء. كما تعلقوا بلغة مثالية ربطوها بعصر خاص، مع أن اللغة ترتبط بالاستعمال وبحاجات المجتمع في كل عصر. كما أن من اعتباراتهم الربط بين نقاء العنصر ونقاء اللغة؛ فقد وثقوا بالأعراب ورفضوا الاعتماد على المولدين. وهذه الاعتبارات قد أثرت على موقفهم من الألفاظ المولدة فرفضوها. وجميعها اعتبارات غير مقنعة من الناحية اللغوية.

ورأى الباحث أن من واجبنا أن نعيد للمولد قيمته اللغوية باعتباره جانباً مهماً من مظاهر تطور الفصحى. كما رسم الطريق لذلك وهو جمع شتات (المولد) من مصادره، مع ترتيبه بحسب عصور الفصحى ثم استقراء بنية الكلمات فيه؛ لمعرفة ما جدَّ من تطور على مسلك الصيغ العربية بسببه. مع إباحة التوليد في استخدام كلمات جديدة في الوقت الحاضر.

النحـــت

من الموضوعات التي لم تحظ بعناية كبيرة من العلماء فـي المجـامع اللغوية العربية. وقد ثار الجدل حول قياسية النحت في أولـى دورات المجمـع اللغوي بالقاهرة[١]، وانتهي بأن أجّل البحث في النحت إلى وقت تـالٍ. ودارت المناقشة حوله مرة أخرى في دور الانعقاد الثاني لمجمع القاهرة، حين نـاقش الأعضاء مصطلح (المغنطيس الكهربي)، فقد اقترح العضو علـي الجـارم أن يجيز المجمع كلمة (كهراطيس) نحتاً من كلمتي: كهربا ومغنـاطيس؛ للتيسـير على المؤلفين في علم الطبيعة[٢]، فثار التساؤل حول جواز النحت من كلمتين أو أكثر أو عدم جوازه. فمن أجازه رآه من مزايا اللغة العربيـة، كمـا رأى فيـه تسهيلاً، ومن لم يُجزه رأى أن ما ورد عن العرب من النحـت قليـل، وهـو سماعي لا يصح القياس عليه، كما أن العرب لم يضعوا له قواعد نسير عليهـا. وقد ترك باب المناقشة في هذا الموضوع مفتوحاً؛ حتى يصل الأعضـاء إلـى رأي ناضج فيه.

وقرر مجلس مجمع القاهرة بجلسته في ١٩٤٧/١١/٣م تأليف لجنة من الشـيخ إبراهيم حمروش، والشيخ محمود شلتوت، والدكتور أحمد زكى، والأستاذ علي الجارم، والأستاذ مصطفي نظيف، والشيخ عبد القادر المغربي- عند حضوره- لبحث موضوع "النحت ومدى الاستفادة منه"[٣]. وقد عقدت اللجنة عدة جلسـات درست فيها الموضوع، وراجعت أقوال العلماء القدامى فيه، ثم أسندت إلى أحد أعضائها[٤] وضع البحث المطلوب، فوضعه وقررته اللجنة[٥]. ثم عرض هـذا

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول: ص١٠١، وكان النقاش بين العضـوين: الشـيخ أحمد الإسكندري والشيخ إبراهيم حمروش.

[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص٢٩٣- ص٢٩٧.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ١٤- ص٥٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص٢٠١.

[٤] هو الشيخ إبراهيم حمروش.

[٥] سيرد تقرير اللجنة ضمن الدراسات الخاصة بهذا الموضوع فيما بعد.

البحث على المؤتمر فوافق على إباحة النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية[1].

وأثير موضوع النحت في مجمع القاهرة أيضاً في الجلسة الخامسة من مجلس الدورة التاسعة عشرة، أثناء مناقشة المصطلح الكيميائي: (مركبات حلقية دهنية- مركبات دحلقية)[2]، فقد اعترض الشيخ إبراهيم حمروش على طريقة النحت في كلمة (دحلقية)؛ لأن شرط النحت هو المحافظة على ترتيب الحروف. وأيده زكى المهندس فرأى عدم جواز اللجوء إلى النحت إلا عند الضرورة، وفي الكلمات الكثيرة الشيوع فقط. واستقر الرأي على أنه لا ضرورة للنحت في هذا المصطلح؛ لأنه سهل واضح لا يحتاج إلى نحت.

وفي الدورة الثالثة والعشرين لمجمع القاهرة قدم الدكتور رمسيس جرجس بحثاً عن (النحت في العربية)[3]، قدم فيه مقترحات لوضع قواعد للنحت، وختمه بكلمات طبية منحوتة أوردها تطبيقاً للقواعد التي اقترحها وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول بالمجمع لدراسته. وقد انتهت إلى قرار اعترضه ثلاثة أعضاء[4] منها على بعض ما جاء فيه. وأحالت هذه اللجنة الكلمات الطبية المنحوتة في البحث إلى لجنة الطب بالمجمع؛ لدراستها على ضوء هذا القرار[4].

---

(1) في الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر (٢١ فبراير ١٩٤٨): مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص١٥٨، البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١: ص ٢٠٠.

(2) محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص٣٦-٣٧.

(3) في الجلسة الثامنة للمؤتمر في ١٩٥٧/٢/٢١، وسيرد البحث في القسم الخاص بدراسات هذا الفصل.

(4) هم الأستاذ على عبد الرازق وقد امتنع عن إبداء رأيه فيه، والأستاذ أمين الخولي الذي اعترض على ما فيه من قيود واشتراطات، والشيخ محمد علي النجار الذي أثبت مخالفته للخروج على وزن فعلل وتفعلل.

(4) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١: ص ٢٠٠- ٢٠١.

وينص قرار اللجنة على ما يأتي:

"النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد. فإن كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن فعلل أو تفعلل، إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة. وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة"[1].

وقد اقتنع الدكتور **محمد صلاح الدين الكواكبي** بأهمية النحت في وضع المصطلحات العلمية الكيميائية[2]، فقد وجد فيها عددا كبيراً من المصطلحات الأجنبية المنحوتة التي يكون من الصعب الوصف أو الاشتقاق منها، وليس من المستساغ نقلها كما هي. ورأى أن التغلب على هذه الصعوبة إنما يكون بالنحت "لمرونته وسهولة الاشتقاق والوصف من الكلمة المنحوتة المصقولة، ولأنه يجعل المجال واسعاً في إيجاد كلمات لما يقابلها بالإفرنجية"[3].

وللتدليل على خفة الكلمات المنحوتة وسهولتها أورد طائفة من المصطلحات العلمية التي نحتها، وشاع استعمالها في البيئات العلمية. ووضع إلى جانبها ما يقابلها من اللغة الأجنبية، مثل الخلمهة بمعنى التحليل الخلي Acétolyse المنحوتة من (خل – اماهة)- لذلك العمل الذي يتم فيه تحليل المادة في حمض الخليك. ومثل شمنزير- من: (شحم- خنزير)- للمادة الشحمية التي تستخلص بصهر الدهون المتراكمة حول كليتي الخنزير وفي شحمه. ومثل خسفلة

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١: ص ٢٠١.

[2] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٩: ج٣: ص ٥٠٧.

[3] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٩: ج٣: ص ٥٠٧.

Decarboxylation- من: (خسف أو طرح فحملة)- بمعنى نزع الفحمائيل من جسم عضوي.

وتلاحظ الباحثة أن الكلمتين المكونتين للكلمة المنحوتة في كل الأمثلة السابقة أسهل وأكثر إيضاحاً للمعنى.

وكتب عن **(النحت قديماً وحديثاً)**[1] **كيفورك ميناجيان**، فقسم النحت إلى نوعين: تركيب نحتي، وتركيب مزجي. وهما يلتقيان في معنى واحد هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل، ويفترقان في كيفية هذا الاستخلاص: فالتركيب النحتي هو تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر بانتزاع بعض الأجزاء، والتركيب المزجي يحدث بضم كلمتين تستعملان متجاورتين بوصفهما كلمة واحدة يكون معناها خليطاً من معنى الكلمتين الأصليتين.

وتحدث عن النحت قديماً فقسم الكلمات المنحوتة في اللغة العربية منذ القدم، من حيث بنيتها (أي عدد حروفها) إلى: رباعية وخماسية وسداسية وسباعية. ومن حيث نوعها قسمها إلى أنواع ثلاثة:

١- نحت من جملة للتعبير عن التحدث بها، مثل: بسمل وحمدل.

٢- نحت من علَم مكون من مضاف ومضاف إليه؛ للنسب إلى هذا العلم، أو الارتباط به مثل عبشمي وعبقسي.

٣- نحت كلمة من أصلين أو أصول مستقلة؛ للتعبير عن معنى مركب من معاني الأصول وهو نوع نادر من اللغة العربية، ومعظم كلماته يقوم على أساس ظني، مثل قول الخليل: أن (لن) منتزعة من (لا) و(أن)، وقول الفراء: إنّ (هلم) أصلها (هل) و (أم). وقد أيد الباحث قواعد النحت التي وضعها رمسيس جرجس وذكرها باختصار. ووضح أهمية النحت في وضع المصطلحات العلمية والتقنية، وكيف أن الضرورة العلمية ألجأت العلماء

---

[1] اللسان العربي- المجلد ٩: ج١: ص ١٦٢-١٧٩.

العرب والمجامع العربية إلى استخدام المصطلحات المنحوتة. وطلب من المختصين وضع قواعد ثابتة يلجأ إليها كل من يستخدم النحت.

ودرس المصطلحات المنحوتة حديثاً، فصنفها ورتبها، وحاول إيجاد أصول وقواعد للأساليب التي يتبعها المحدثون في النحت. فقسم النحت في العصر الحديث إلى التركيبين: النحتي والمزجي، وفرق بين النحت القديم والحديث بأن التركيب النحتي الحديث هو استخلاص مصطلح يدخل في تكوينه كلمتان أو أكثر، ويأخذ من حروف كل الكلمات المنحوتة منها، على خلاف النحت قديماً(*).

وقد صنف الباحث الكلمات المنحوتة تبعاً لأصلها، وتبعاً لبنيتها . فقسمها من حيث أصلها إلى ثلاثة أنواع:

١- **تركيب نحتي خاص :**

وهو الذي تكون فيه الكلمات المنحوت منها ذات أصل عربي مثل: لبأرز المنحوتة من (لبنان + أرز).

٢- **تركيب نحتي مختلط :**

ويكون فيه بعض الكلمات المنحوت منها من أصل عربي، والآخر من أصل أجنبي: مثل: كهرمغنطيسي، من (كهرباء + مغنطيسيّ).

٣- **تركيب نحتي دخيل :**

وهو الذي تكون فيه الكلمات المنحوت منها غير عربية، مثل: أيدروجيولوجيا من (أيدروليكا + جيولوجيا).

(*) تلحظ الباحثة أن تفرقته بين النحت القديم والحديث مفتعلة: فالنحت قديما- في معظم أمثلته- أخذت فيه حروف الكلمة المنحوتة من كل الكلمات المنحوت منها، ولم يشذ عن ذلك سوى بعض كلمات لم يؤخذ فيها حرف من حروف لفظ الجلالة في الكلمة المنحوتة، وهي كلمات معدودة مثل: دمعز، ومشكن، وكبتع نحتاً لأدام الله عزك، وما شاء الله كان، وكبت الله عدوك.

وقسمها من حيث البنية إلى شكلين:

أولهما غير متناسق : ويعنى أن الحروف المنتزعة من الألفاظ المنحوت منها لا تخضع لنظام بعينه من حيث تركيبها في الكلمة، مثل: خلسل من (خل + عسل) وزنها فَعْعَل، وشبزج= (شبه + زجاج) ووزنها فَعْفَع، تشاكب= (تشابه + تركب)، على وزن تفاعل[*].

والثاني متناسق: يقتطع بعض حروف الكلمة الأول بالترتيب، ثم يكملها بالكلمة الثانية دون أن يصيبها تغير، مثل: فوجزيئ= (فوق + جزيئ)، جيوفزيائي= (جيولوجي + فيزيائي).

ثم عرّف الباحث التركيب المزجي بأنه تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر بمزجهما بعضهما ببعض دون اختصار لحروفهما. وقسمه أيضاً إلى تركيب مزجي خاص، ويطلق على التركيب الذي تكون عناصره عربية، مثل: أنفبلعوم وخلفمحوري. وتركيب مزجي مختلط وتكون عناصره عربية وأعجمية، وهو على نوعين:

١- **نوع طبيعي** : ويكون بنيانه سليماً، لا زيادة فيه ولا نقص.

٢- **نوع شاذ** : ويسقط منه حرف أو يضاف ، مثل التركيب : أسطورلوجيا = (أسطورة+ لوجيا)، وكذلك : فكرولوجيا = (فكر + و + لوجيا).

وقد قدم الدكتور **سليم النعيمي** إلى لجنة الأصول بحثاً عن النحت[١] لم يخرج في مجموعه عما ورد قبله.

---

[*] لكي يضبط الباحث وزن الكلمة المنحوتة أتى بالوزن الأصلي للكلمتين المنحوت منهما، وحدد الأحرف المقتطعة من كل منهما، وأخذ أحرف ميزانهما فنتج وزن الكلمة المنحوتة، مثل: (خل + عسل) وزنهما الأصلي: (فَعْل + فَعْل) أي (خ ل ل + ع س ل) فاقتطع في النحت الحرفان الأولان من الكلمة الأولى، والحرفان الأخيران من الكلمة الثانية، فأصبح وزن الكلمة المنحوتة (فعْعَل) وهكذا في بقية الأمثلة.

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٣: ص ٨٩- ٩٩.

وجاء موضوع النحت ضمن بحث عن **(جوانب الدقة والغموض فى المصطلح العلمي العربي الحديث)**[1] للمهندس وجيه السمان. ذكر فيه أن وسائل وضع المصطلحات العلمية العربية هي نفسها الوسائل التي تنمو بها اللغة العربية، وهي الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. وتحدث عن كل وسيلة منها، وذكر أمثلة من المصطلحات التي دخلت إلى اللغة العربية عن طريق كل من تلك الوسائل.

وعندما تحدث عن النحت ذكر معناه اللغوي وهو النشْر والقَشْر والبَرْى، واستشهد بقوله تعالى " وتنحتون من الجبال بيوتاً"[2]. وذكر معناه الاصطلاحي وهو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، على أن يكون هناك تناسب بين المنحوت والمنحوت منه في اللفظ وفي المعنى. وذهب إلى أن استعمال النحت قديماً كان قليلاً، فلم يعرف عنهم إلا عدد محدود من الألفاظ المنحوتة، مثل: البسملة والحوقلة[3] والحمدلة والعنعنة[4] والعبشميّ والعبقسيّ.

وتعترض الباحثة على ما أورده كاتب البحث عن قلة النحت قديماً، فقد أردف د. رمسيس جرجس بحثه بما زاد عن مائة من الكلمات المنحوتة قديماً. كما جاء في قرار لجنة الأصول- الذي ذُكر نصه منذ قليل- إشارة إلى أن النحت قديماً ورد منه كثرة تبيح قياسيته.

وقد اشتهر حديثاً عدد من الكلمات المنحوتة مثل: برمائي[5] وأفروآسيوي،

---

(1) اللسان العربي- المجلد ١١: ج١: ص ٣٠٢ وما بعدها. وقد ذكر موضوع النحت في : ص ٣٠٦- ٣٠٧.

(2) سورة الأعراف (٧)، وكذلك في سورة الحجر (١٥): "وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين"، وفي سورة الشعراء (٢٦): "وتنحتون من الجبال بيوتاً فارهين".

(3) الحوقلة: مشية الرجل الضعيف، وصواب الكلمة المنحوتة: الحولقة.

(4) العنعنة لا تدخل ضمن الكلمات المنحوتة، فهي تعنى إبدال الهمزة عينا في (أن) فتنطق (عن) ولهذا تكون (العنعنة) حكاية صوت وليس نحتاً.

(5) هذه ليست كلمة منحوتة بل مركبة تركيباً مزجياً، حيث لم يختصر أي حرف من حروف الكلمتين الأصليتين المكونتين لها.

وعددها محدود للغاية. وذكر أنه ليس هناك قواعد واضحة للحروف التي تؤخذ من كل كلمة لتكوين الكلمة المنحوتة. وقد استعمل النحت في المصطلحات العلمية الحديثة وخاصة في علوم الحيوان والنبات والكيمياء. وممن اعتمد على النحت في وضع مصطلحات الكيمياء: محمد صلاح الدين الكواكبي. وذهب إلى أن النحت مستثقل على الأغلب، وينبغي تجنب استعماله إلا عند الضرورة، وخاصة عند ترجمة المصطلحات المركبة في اللغات الأجنبية مثل: (كهرطيسي) بدلا من كهربائي مغناطيسي[*] و(كهرحراري)، و(كهرضوئي)، ومثل بعض المصطلحات التي وضعها الباحث مع بعض زملائه مثل: (الكهراكدة) بدلا من الكهرباء الراكدة، و(كهرحل) بدلا من التحلل بالكهرباء.

وفي النحت والتركيب المزجي مجال واسع لوضع المصطلحات العلمية ولكن يجب ألا نغالي في استعمالها؛ فيؤدي بنا ذلك إلى التعقيد اللفظي.

---

[*] سبقت الإشارة إلى النقاش الذي دار بشأن هذه الكلمة- في دور الإنعقاد الثاني لمجمع القاهرة عام ١٩٣٥م- وانتهي برفضها وترك باب المناقشة مفتوحا في موضوع النحت. وقد عاد الباحث فاستثقل هذه الكلمة في نهاية بحثه المذكور.

الدراسات الخاصة بالنحت

من الدراسات الخاصة بالنحت ما جاء في تقرير اللجنة[*] المشكلة لبحث **(النحت ومدى الاستفادة منه)**[1]. وقد عرف فيه النحت، وذكر أن القدماء نحتوا من الجملة فعلا رباعيا، مثل سبحل سبحلة في النحت من: سبحان الله، وحسبل حسبلة من: حسبي الله، وجعفد[*] من: جعلت فداك.. إلى آخر ما جاء عنهم.

ويلاحظ على النحت الذي ورد عن القدماء:

١- أنه لا يجب الأخذ من كل كلمة من المنحوت منه، مثل: (حولق)[2] المنحوتة من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومثل (دمعز) و(كبتع).

٢- أنه لا يجب أخذ الكلمة الأولى كاملة.

٣- أنه لا يجب أن تحتوي الكلمة المنحوتة على حركات الحروف وسكناتها كما هي في الكلمات المنحوت منها، فالشين في مشكنة ساكنة وفي المنحوت منه متحركة.

٤- اختلف العلماء حول ترتيب الحروف في النحت، فرأى بعضهم التزام الترتيب الأصلي للكلمات المنحوت منها، على حين رأى آخرون عدم التزام هذا الترتيب، مثل الشهاب الخفاجي حين ذكر (الطبلقة) نحتاً من (أطال الله بقاءك).

وقد جاء النحت من المركب الإضافي، فقالوا في النسب إلى عبد قيس: عبقسي، وإلى عبد شمس: عبشمي، وإلى عبد الدار: عبدري وإلى (امرؤالقيس) مرقسي. وقد ورد في التسهيل لابن مالك وشرحه أنه قد يبنى من جزأي المركب فعلل بفاء كل منهما وعينه، فإذا اعتلت عين الثاني كملت بلامه كما في عبد القيس،

---

[*] محاضر الجلسات- الدورة ١٤- ص ٥٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ٢٠١.

[1] سبقت الإشارة إلى تلك اللجنة في بداية الحديث عن النحت.

[*] قيل في هذه الكلمة المنحوتة أيضاً جعفل.

[2] انظر: الحوقلة في هامش البحث السابق (ص: ٢٥١).

وإن اعتلت عين الأول كملت بلامه كما في دار البطيخ فيقال دربخي. وكان يجب- بناء على القاعدة- أن يقال في النسب إلى دار البطيخ دربطي. ومن خروجهم أيضاً على هذه القاعدة قولهم في النسبة إلى (سوق مازن) سقزني، فقد حذفوا فاء الكلمة الثانية.

وذهب ابن فارس إلى أن ما زاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت، مثل: البرجد وهو كساء مخطط مأخوذ من البجاد والبرد، والجذمور للباقي من أصل السعفة إذا قطعت، من الجذم والجذر. وجعفر للنهر من: جعف لأنه يصرع ما يلقاه من النبات، ومن الجفر وهي البئر التي لم تطو أو طوي بعضها.

وحذا حذوه بعض الأندلسيين ذكروا أن جحفل منحوت من: جحف وجفل، وأن نهشل منحوت من: نهشته ونشلته.. إلخ.

والمتقدمون يذهبون إلى أن النحت سماعي يكتفى بما روي منه، وليس لنا أن نقيس على ما سمعناه عنهم. وقد نسب بعض المتأخرين إلى ابن فارس قياسيته. وعبارة ابن فارس لا تفيد القياسية، إلا إذا فهم- من قوله بأكثرية النحت فيما زاد عن ثلاثة- أنه يصح مع الكثرة القياس والاتساع.

ورأت اللجنة جواز النحت في العلوم والفنون؛ وذلك للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة. وعرضت طائفة من المصطلحات المنحوتة بوصفها نموذجاً لاستخدام النحت في المصطلحات العلمية، بلغ عددها ستة عشر مصطلحا، ورد ضمنها مصطلحان مركبان تركيباً مزجياً، وهما: لا مائي، وبرمائي، فكأن اللجنة أدخلت المركب المزجي ضمن النحت، ولكن الباحثة تظن أن هذا سهو؛ إذ إن اللجنة لم تشر في بحثها إلى التركيب المزجي، أو تدخله ضمن تعريف النحت.

عالج الدكتور رمسيس جرجس موضوع **(النحت في العربية)** [1]، فذكر أننا نواجه عقبة كبيرة تحول بيننا وبين نقل العلوم الحديثة إلى اللغة العربية، فلا يوجد أمامنا سوى طريقين : أولهما التعريب.

وثانيهما: اللجوء إلى المصطلحات الوصفية أو التعريفية، وهي مركبات تعبر عن المصطلح الغربي بكلمتين أو أكثر. ويرى معظم العلماء أن المصطلحات المركبة من عدة كلمات ضعيفة يجدر بنا أن نغيرها ونستبدلها بأخرى، ومن ثم لا يبقى أمامنا سوى أن نعرب أو ننحت من المصطلحات الوصفية كلمة مفردة لا لبس فيها يؤدي نفس المعنى، بحيث يصبح لكل مصطلح علمي أجنبي بديل عربي من كلمة واحدة محددة المعنى.

ورَدّ على الذين يبتعدون عن النحت؛ لغرابة ألفاظه وتعقيدها، بأن النحت لا يستعمل في اللغة الأدبية ولا الشعر، وإنما ينحصر استعماله في اللغة العلمية وفي المصطلحات فقط. والألفاظ العلمية المستغربة إذا ما تداولتها الألسن واعتادتها الآذان أصبحت مألوفة شائعة، وقد تكون أسهل من المصطلحات الغربية المتداولة؛ لأن اللفظ العربي المنحوت لا يزيد على أربعة أحرف، في حين يصل عدد حروف بعض المصطلحات الغربية إلى ثلاثين حرفاً، وقد يزيد.

وجاء بالمزهر عن ابن دحية في التنوير أن النحت كثير الحدوث في العربية؛ فقد كان الداعي إليه عدم جواز اشتقاق كلمة من كلمتين في أقيسة التصريف. والنحت عند العرب رباعي أو خماسي أو سداسي أو سباعي. أما الرباعي- وهو أكثره- فيأتي على وزن فَعْلَلَ، مثل بسمل وحمدل وعلى وزن فعلل، مثل: صلدم. ومن الخماسي: جلمود وفرزدق، ومن السداسي جلنبلق وبلهجيم، ومن السباعي بلخبيتة.

ولم يضع العرب قواعد خاصة بالنحت، ولذلك استقرى الباحث مناهجهم فيه،

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١٣: ص ٦١-٧٦.

وخرج منها بهذه القواعد: [1]

أولاً : أجازوا الأخذ من كل الكلمات أو من بعضها.

أ- نحتوا من كلمة إذا كانت إحدى كلمتين، الأولى منهما رباعية فأكثر، فتؤخذ صيغة فعلل منها دون الكلمة الثانية، مثل: حيهل، من حيهلا بالشيء.

ب- نحتوا من كلمتين أو ثلاث كلمات، حتى لو احتوت العبارة المنحوت منها على أكثر من كلمتين، وتركوا الباقي. فمن الكلمتين: جعفل، من: جعلت فداك وجلمد، من: جلد وجمد. ومن الكلمات الثلاث: حيعل، من: حي على الفلاح، ومشأل، من: ما شاء الله.. إلخ. ومن الكلمات الأربع كلمات: مشكن، من: ما شاء الله كان، وهيلل، من: لا إله إلا الله. ونحتوا من الكلمات الست كلمات: حولق وحوقل، من: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ويتضح من ذلك أنهم كانوا يضمرون لفظ الجلالة في جميع الأحوال التي يوجد فيها.

جـ- عند النحت من كلمتين أولاهما ثلاثية تدخل الكلمة الأولى بتمامها في أغلب الأحيان، وتكمل صيغة فعلل من الثانية مثل: بسمل، من: بسم الله، ويلمه من: ويل أمه.

وشذ عن ذلك سمعل، من: السلام عليكم، وجعفد من: جعلت فداك؛ فقد أُخذ من كل منهما حرفان من الأولى وحرفان من الثانية. ومن هذين المثلين يتضح أنهم كانوا لا يشترطون حفظ الكلمة الأولى بتمامها، خلافاً لما ذهب إليه البعض.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١٣: ص ٦٣.

د- إذا كانت الكلمة الأولى معرّفة بأل تحذف أداة التعريف، مثل : حمدل، من : الحمد لله ، وسمعل، من : السلام عليكم.

هـ- إذا كانت الكلمة الأولى منتهية بحرف علة تحذف لامها، وتكمل صيغة فعلل من الثانية، مثل: حيعل، من: حى على، وبلكف، من: بلا كيف.

و- إذا كانت الكلمة الأولى منتهية بضمير المتكلم المتصل يحذف، مثل: حسبل: من حسبي الله.

ز- عند النحت من كلمتين أولاهما أكثر من ثلاثة أحرف كانوا يتبعون إحدى طرق ثلاث:

١- يؤخذ حرفان من الأولى وحرفان من الثانية، مثل: سمعل، من: السلام عليكم، وجعفد، من: جعلت فداك.

٢- تحذف حروف الزيادة من الأولى، ويؤخذ منها فعل، ثم تكمل صيغة فعلل من الثانية، مثل: سبحل، من: سبحان الله.

٣- تؤخذ صيغة فعلل من الكلمة الأولى دون الثانية مثل: حيهل، من: حيهلا بالشيء.

ثانياً : يلاحظ اعتبار ترتيب الحروف الأصلية، وما عدا ذلك شاذ، مثل: طبلق، من: أطال الله بقاءك، وقياسها، طلبق.

ثالثاً : لا يشترط التزام الحركات والسكنات الأصلية: كما في سبحل، من: سبحان الله ، وبسمل من: بسم الله، وحمدل من: الحمد لله.

رابعاً: يصاغ وزن فعلل بتكرير المقطع الأول : مثل: بأبأ، من بأبي أنت وأمي[1].

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج١٣: ص ٦٣-٦٥.

ثم ذكر **أنواع المنحوت في اللغة العربية**، فبيّن:

١- أن معظم ما ورد في اللغة من النحت يصاغ منه فعل ومصدر، مثل: بسمل يبسمل بسملة.

٢- أما القلة، فلم يصغ منها سوى أسماء، على أحد أنواع ثلاثة:

أ- اسم لشيء مثل: فرزدق وجلنبلق.

ب- صفة مثل: صلدم.

جـ- نحت مشتق من الكنية، مثل: بلحرث، من: بنى الحرث، وكذلك بلهجيم وبلعنبر وبلمهلب.

٣- المنسوب لمنحوت رباعي: في النسب للأسماء المركبة تركيباً مزجياً من مضاف ومضاف إليه، يبنى من جزأي المركب اسم على فعلل وينسب إليه، مثل: حضرموت، فينسب إليها بقولهم: حضرمي.

وقد اتبع للعرب في هذا النوع إحدى طرق ثلاث :

أ- يؤخذ فعل من الكلمة الأولى، ويكمل من الثانية، مثل: النسب إلى تيم اللات بقولهم: تيملي، والنسب إلى عبد الدار بكلمة: عبدري.

ب- تؤخذ فاء وعين الكلمتين، ويصاغ منهما فعلل، مثل: عبشمي، في النسبة إلى عبد الشمس.

ج- إذا اعتلت عين الثاني أكمل البناء بلام الثاني، ونسب إليه، كما في عبقسي ومرقسي في النسبة إلى عبد قيس وامرئ القيس.

د- المنسوب لمنحوت خماسي: ويكون على وزن فعللل، فيقال في النسب إلى عبد الشمس عبشمسي وفي النحت من الشافعى الحنفي: شفعنفي، وفي النحت من حنفي معتزلي: حنفلتي.

وقد أورد الباحث في نهاية بحثه جدولاً ببعض الألفاظ المنحوتة في اللغة العربية، وقد بلغ عددها مائة وثلاثة، وكلها مأخوذة من الكتب اللغوية القديمة.

وقد علق بعض العلماء على البحث[1]، فرأى الأمير مصطفي الشهابي أن كلمتين عربيتين نُقرُهُمَا في مقابل المصطلح الأجنبي أفضل من أن نوردهما في كلمة واحدة منحوتة مبهمة الدلالة، واستشهد بالمصطلحين: مستقيمات الأجنحة، وهو أفضل من الكلمة المنحوتة بدلا منه: (مسجنيات)، وشائكات الرؤوس، وهو أفضل من كلمة: (شورسيات) المنحوتة. ورأي ألا نضع قواعد عامة للنحت، ولا نلجأ إليه إلا عند الضرورة الملحة وبشرط أن تكون الكلمة المنحوتة مستساغة، وعلى أوزان اللغة العربية المألوفة.

وذهب الشيخ محمد على النجار إلى أنه من العسير وضع قواعد عامة للنحت يمكن تطبيقها في كل الحالات؛ فالنحت سماعي لا قياسي.

كتب الدكتور **إبراهيم أنيس مذكرة في موضوع النحت**[2] ألقيت على لجنة الأصول بالمجمع القاهرة، ذكر فيها أن اللغويين المحدثين حين يلحظون تطور البنية في الكلمات يؤكدون لنا أن الاتجاه العام في تطورها يميل إلى تقصيرها واختصارها، وقد مال الناس إلى اختصار الكلمات ميلاً كبيراً نظراً للسرعة التي أصبحت حياتهم تتسم بها في هذا العصر. ونلحظ هذا في كلمات إنجليزية مثل Photo و Lab، وفي كلمة "يونسكو"، وفي تسمية هيئة الإذاعة البريطانية بالحروف الأولى من اسمها. وظاهرة النحت في اللغة العربية تمثل هذا الاتجاه العام نحو الاختصار: فقد مال العرب إلى الاستغناء عن بعض العبارات المشهورة، واستبدالها بأقل قدر من الإشارة إليها في صورة كلمة واحدة فعلاً كانت أو مصدراً[3]. وقد ورد عن القدماء أمثلة كثيرة من النحت ولكن ابن فارس وأمثاله قد أسرفوا في تلمس أمثلة النحت في معظم كلمات اللغة

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية- ج ١٣: ص ٧٧-٧٨.

[2] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٣١: ص ٢٠٢- ٢٠٣.

[3] من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس: ص ٨٦.

العربية الرباعية والخماسية. والقياس الصحيح للكلمة المنحوتة- عند الباحث- هو وجود ما نحت منه، واستعماله جنباً إلى جنب مع الكلمة المنحوتة في بعض الظروف من أمثال: بسمل وسمعل وحيعل.

وقد روى عن العرب من النحت ما يكفي لأن نسير على منواله في مصطلحات العلوم؛ ولذلك قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النحت في المصطلحات العلمية. ورأى أن يضع للجان المصطلحات العلمية توجيهات يسترشدون بها هي:

١- حين تكون الكلمة المنحوتة فعلاً متعدياً، يكون وزنه (فعلل) ومصدره: (الفعللة)، وحين تكون فعلا لازماً، يكون وزنه (تفعلل) ومصدره: (التفعلل)؛ وذلك لأن معظم الكلمات المنحوتة وردت عن العرب على هذه الأوزان.

٢- أن يجعل الوصف على صيغة (فعللي)، بإضافة ياء النسب مثل: عبشمي ودرعمي وأنفمي.

٣- لا تزيد الكلمة المنحوت منها في المصطلحات العلمية الحديثة على كلمتين.

٤- يؤخذ من كل من الكلمتين بعض الأصوات، مع ملاحظة ترتيبها.

٥- يتوقف نجاح الكلمة المنحوتة على حسن جرسها، وإيحائها بالمعنى الأصلي. ويترك لمجلس المجمع إقرارها نهائياً.

وعلينا أن نلحظ أن هذه الكلمات المنحوتة سيقتصر استعمالها على المجالات العلمية، فلا يجب أن ينزعج اللغويون لما بها من غرابة على آذانهم.

وترى الباحثة صحة المقياس الذي أورده الباحث للكلمات المنحوتة: وهو وجود ما نحتت منه، واستعماله إلى جانبها أحياناً؛ فهذا المقياس- في رأيها- يغربل الكلمات المنحوتة ويصفيها مما يظن خطأ أنه نحت، مثل الكثير من أمثلة الرباعي- الذي ذهب ابن فارس إلى أن أكثره منحوت- مثل: البرقع (من: برق ورقعة)، وبعثر (من: بعث وأثير) والجلمود (من: جلد وجمد)، وجمهر (من: جمع وهار)، والخرطوم (من: خرط وطعم)، والصلدم وهو الشديد الحافر (من:

الصلد والصدم)، وعبقر (من: عب قر)، والعب: اسم للبرد الذي ينزل من المزن، والقر: البرد.

فلا شك أن هذه الكلمات الأخيرة استعملت دون أن يستعمل إلى جانبها ما نحتت منه- على حد زعمهم- وفي هذا ما يشير إلى أن لها دلالة مستقلة بالمعنى- وليست مجرد اختصار للكلمتين المركبتين، أما الكلمات المنتهية بالميم، مثل: الخرطوم والبلعوم والحلقوم والصلدم، فقد كانت الميم فيها علامة التنوين في اللغة الحميرية القديمة والأكادية والعبرية. وقد تنوسي أصلها في هذه الكلمات، واستعملتها لهجات الشمال على توهم الأصلة في الميم[1]، فظن بعض العرب أنها جزء من كلمة منحوت منها.

كما ترى أن يترك للعلماء حرية اختيار مصطلحاتهم في فروع العلوم المختلفة، فإذا نحتوا من الكلمات ما يقابل المصطلحات الأجنبية، وشاعت في الأوساط العلمية مصطلحاتهم المنحوتة، كان ذلك أيسر في التعبير والتأليف العلمي. أما إذا لم يرتض العلماء بعض المصطلحات المنحوتة واستعملوا المصطلحات الوصفية أو التعريفية بديلاً عنها، فالحكم في هذه الحالة للذوق العلمي ولمدى شيوع المصطلح. وكثيراً ما أقرت المجامع اللغوية مصطلحات لم يكتب لها الشيوع.

---

[1] من أسرار اللغة: ص ٩٠.

القرارات الخاصة بالتعريب والتوليد والنحت

أولاً : القرارات الخاصة بالتعريب :

التعريب: [١]

"يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية- عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم."

وأقر المجمع قواعد تتعلق بعمل اللجان، أعدها الشيخ أحمد الإسكندري، ومنها ما هو خاص بالتعريب مثل:

١- "يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم، إلا إذا اشتهر المعرب." [٢]

٢- ينطق الاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب." [٣]

في تعريب أسماء العناصر الكيميائية[٤]:

"عند تعريب أسماء العناصر الكيميائية التي تنتهي بالمقطع (ium) يعرّب هذا المقطع بـ(يوم)، ما لم يكن لاسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة، فيعرب منتهياً بالمقطع (يوم) إلى جانب تعريبه الشائع."

في تعريب أصناف المواليد[٥]:

١- ترجمة الألفاظ العلمية بمعانيها هي المجال الأوسع في حلقات التصنيف العليا وهي الشعب Phylum (Embranchement Fr.) والطوائف Class (Classe Fr.)، والرتب Order (Ordre Fr.).

---

[١] صدر في الجلسة ٣١ من الدورة الأولى: محاضر الجلسات: ص ٤٢٢، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني- الجلسة الأولى: ص٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٣٣، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٨٣.

[٢] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- الجلسة ٣٣: ص ٤٢٩، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٨٥.

[٣] المرجعان السابقان: ص ٤٣٠، ص ٨٦، على التوالي.

[٤] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٩٠.

[٥] البحوث والمحاضرات- مؤتمر مجمع اللغة العربية- الدورة ٢٦: ص ٢٨١، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ٩١-٩٢.

٢- أسماء الفصائل (Family (Famille Fr.، والقبائل Tribe (Tribu Fr.) تكون عربية أو معربة، على حسب اسم النبات الذي تنسب إليه.

٣- أجناس المواليد التي ليس لها أسماء عربية تعرب أسماؤها العلمية، إذا كانت منسوبة إلى أعلام، وتترجم بمعانيها إذا أمكن ترجمتها في كلمة عربية واحدة سائغة، وإن لم يكن ذلك ممكناً رُجح تعريبها.

٤- لا مجال للتعريب في الألفاظ العلمية الدالة على أنواع النبات؛ لأن جميع هذه الألفاظ أو معظمها نعوت أو صفات أو منسوبات إلى أعلام، تترجم ترجمة في جميع اللغات الحية.

٥- يوجد مجال للترجمة والتعريب جميعاً في الألفاظ الدالة على السلالات: Strain (Souche Fr.) وعلى الأصناف (الضروب) (Variété Fr.) Variety.

٦- لا مجال للنحت ولا للتركيب المزجي في تصنيف المواليد، ولا حاجة إليهما.

٧- تجمع أسماء الشُّعَب Phylum (Embranchment Fr.) والطوائف Class (Classe Fr.)، والرتب Order (Ordre Fr.) جمعاً مؤنثاً سالماً (بالألف والتاء)، وتجمع أسماء الفصائل Family (Famille Fr.) والقبائل Tribe (Tribu Fr.) بالتاء المربوطة."

ثانياً : القرارات الخاصة بالتوليد :

المولَّـــــد[1]:

"المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب.وهو قسمان:

١- قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب: من مجاز أو اشتقاق، أو نحوهمـــا، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ.

٢- وقسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب: إما باستعمال لفظ أعجمـــي لـــم تعرّبه العرب- وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره- وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة، لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام."

ولما كانت الأساليب المستحدثة- التي أقر المجمع صحتها، ولم يســبق للعرب أن استعملوها استعمال المحدثين- تدخل ضـــمن إطـــار التوليـــد، رأت الباحثة إيراد القرارات الخاصة بتلك الأساليب ضمن قرارات التوليد.

قرارات خاصة بالأساليب المولدة

كل عام وأنتم بخير[2]:

يخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم: "كل عام وأنتم بخير"، بناء على أنه لا موضع للواو هنا، والصحيح عندهم أن يقال "كـــل عـــام أنـــتم بخير". وقد درست اللجنة هذا التعبير، وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون كل عام مبتدأ حذف خبره، والتقدير: كل عام مقبل وأنت بخير. أما الواو فهي للحال والجملة بعدها حال.

---

[1] محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة- دور الانعقاد الأول- الجلسة ٢٤: ص ٣٤٨، المرجع السابق- دور الانعقاد الثاني- الجلسة الأولى: ص ٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص٣٣، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص٦.

[2] محاضر جلسات المجلس- الدورة ٤١: ص٣٠٨.

فلان أحسن من ذي قبل[1]:

درست اللجنة هذا التعبير فتبين لها أن الأصل الفصيح فيه أن يقال (فلان أحسن منه قبل). وترى اللجنة أن (ذي) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيِّء. والكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال فلان أحسن من التي قبل. وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال.

سافر عبر البحار، كان النصر حليف العرب في معاركهم عبر التاريخ[2]:

تجري الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين. وقد درستهما اللجنة، وانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان: أولهما: على الحقيقة. والثاني على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر.

أما لفظ (عبر) فهو: إما ظرف حل محله المصدر، وإما حال على التأويل باسم الفاعل.

(ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب) [3]:

يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله، مما تأتى فيه حتى بعد خبر كاد المنفية. وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه يقوم على الادعاء؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول.

(كاد الأمر لا يتم) [4]:

يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين.. وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها. وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي:

---

[1] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٥، ص ٣١٥.

[2] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٥، ص ٣١٤.

[3] محاضر جلسات (المجلس)- الدورة ٤١: ص٢٨٤، ص ٣٠٨، ٣١٣.

[4] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٣- ٢٨٤، ص ٣١٢.

أولاً : لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش، إذ قال- في قوله تعالى "إذا أخرج يده لم يكد يراها"- فإذا أدخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: يكاد لا يراها. ومثله ما جاء في كليات أبى البقاء، حيث قال: "ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه، نحو "وما كادوا يفعلون" معناه: "كادوا لا يفعلون"، وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضاً: معناه: "كادوا لا يفعلون".

ثانياً : لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير:

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعَانيق والثقل.

(من على المنابر) [1]:

يخطئ بعض النقاد نحو قول القائل: "من على المنابر" متوهمين أن مثل هذا ممتنع لدخول حرف الجر على حرف الجر. وقد بحثت اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز لما يأتي:

أولاً : أن (على) هنا اسم بمعنى فوق، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه.

ثانياً : وروده في شعر من يحتج بكلامه، مثل قول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعد ما تم حمئها تصِلّ، وعن قيض ببيداء مجهل.

(فلان خطيبا أعظم منه كاتباً) [2]:

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور:

١- محمد خطيباً أعظم منه كاتباً. (بنصب الوصف ورفع اسم التفضيل).

٢- محمد خطيبٌ أعظم منه كاتباً. (برفع الاثنين).

٣- محمد خطيبٌ أعظم منه كاتباً. (برفع الأول ونصب الثاني).

---

[1] محاضر جلسات المجلس الدورة ٤١: ص٢٨٣، ص ٣٠٨.

[2] مؤتمر الدورة ٤٠: ص ١٩٨- محاضر جلسات المجلس الدورة ٤٠: ص٥٣٨.

وترى اللجنة أن الصورة الأولى هي أفضل الصور الثلاث؛ لأنها أفصحها وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل.

(قلت له أن يفعل كذا) [1]:

عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجي) لتخطئة قول كاتب مثلا: قلت له أن يفعل. والصواب في رأيه أن يقال: قلت له ليفعل، بلام الأمر، أو: قلت له يفعل، بدونها- مع جزم الفعل أو رفعه. واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول.

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون (أن) هنا مفسرة، وبالموازنة بين أقوال النحاة في (أن) المفسرة تبين أن بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول: فمنهم من أجاز، ومنهم من منع. ولكن (أن) في التعبير الذي توجهت إليه التخطئة ليست هي المفسرة؛ بدليل أن المستعمِل له ينصب ما بعدها، فلا يخار له أن يقول: قلت لهما أن يفعلان، ولا: قلت لهم أن يفعلون.. بل هي مصدرية، والمصدر المؤول إما بدل من مقول مقدر، وإما مجرور بالباء المحذوفة.

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب.

(وإلا لكان كذا) [2]:

"هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة"، "إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنى أن يزاد".

يخطئ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تجيء فيه اللام بعد (إن) الشرطية، على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب (إن) باللام. وقد درست اللجنة هذه المسألة، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين، وتوجيههما بأن اللام فيهما واقعة في جواب (لو) محذوفة ، أو في جواب قسم

---

[1] محاضر جلسات المجلس- الدورة ٤٠: ص٥٣٧، مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩٨.

[2] محاضر جلسات المجلس -الدورة ٤٠: ص٥٣٦، مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩٧.

مُقَدّر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد.

هذا إلى أن مثل ذلك قد ورد في شعر من يحتج بكلامه، مثل قول النابغة :

فإن أفاق لقد طالت عمايته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

وقول الشنفرى :

فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى أم قسطل

(حضر حوالي عشرين طالباً) [1]:

انتهت اللجنة إلى إجازة استعمال "حوالي" في غير المكان، وإلى أن هذا الأسلوب صحيح.

(قبل بالأمر) [2]:

مما شاع في كتابات المعاصرين قولهم: "قبل بالأمر". وقد درست اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى إجازته: إما على تضمين الفعل فعلاً يناسبه، فيقال إن (قبل) مضمن معنى رضى، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها أو بالباء معاً، وهي كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه.

(هو الآخر- هي الأخرى) [3]:

مما تجري به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم: ([*] قد أدى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه)، و(فاطمة تصلي، وهند تصلي هي الأخرى).

درست اللجنة هذا الأسلوب، وناقشته من شتى نواحيه، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة، وقد يكون للتبكيت على نحو ما جاء في تفسير الإمام الرازي من قوله: "يقول من يكثر تأذيه من الناس- إذا آذاه إنسان-: هو الآخر جاء يؤذينا، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر فيفهم غرضه ، كذلك هنا ".

---

[1] مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩١.

[2] محاضر جلسات المجلس للدورة ٤٠: ص٥٤٣، مؤتمر الدورة الأربعين: ص ١٩٥.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢٠٢، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤١.

[*] تظن الباحثة أن هنا كلمة سقطت أثناء الطبع، مثل: (فلان) أو اسم شخص.

هذا.. والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول، ومؤكد للفاعل في المثال الثاني، أما لفظ الآخر، أو الأخرى، فهو بدل من الضمير في كلتا الصورتين.

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتاب فيه.

مشى بصور جيدة أو سار بشكل حسن[1]:

يخطئ بعض النقاد قول بعض المعاصرين: مشى بصورة جيدة، أو سار بشكل حسن. ويرون أن الصواب فيه: مشى مشياً جيداً، أو سار سيراً حسناً. وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضاً؛ لأنه يتضمن بياناً لهيئة الحدث أو صاحبه.

ثار ضد الحكم[2]:

يخطئ بعض النقاد ما تجري به أقلام المعاصرين من قولهم: ثار ضد الحكم، ويرون أن الصواب هو أن يقال: ثار على الحكم. وقد درست اللجنة هذا، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف.

أقدر الجندي لا سيما وهو في الميدان: (الواو بعد لا سيما) [3]:

تجري أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم: أقدر الجندي لا سيما وهو في الميدان. وقد درست اللجنة هذا الأسلوب، وراجعت أقوال العلماء فيه، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضي والبغدادي والصبان. وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح، يجري على الأصول النحوية، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد "لا سيما" فيه تصلح أن تكون حالاً.

(عاش الأحداث) [4]:

يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير: عاش الأحداث. وقد درست اللجنة

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢٠١، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤١.

[2] المرجعان السابقان.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢٠٠، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤٠.

[4] المرجعان السابقان.

هذا التعبير، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، يقال لمن عاصر الأحداث ، سواء شارك فيها أم لم يشارك. وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (لابس).

الكتاب العشرون والباب الثلاثون (استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد)[1]:

ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد، فيقال: الكتاب العشرون والباب الثلاثون، ونحو ذلك.

(ها أنا أفعل) [2]:

ترى اللجنة أنه يجوز دخول "ها" التنبيه على الضمير، دون أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: ها أنا أفعل، وها أنت تفعل، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم، مثل قول الشاعر، وهو أبو كبير الهذلي:

ولوعا فَشَطَّتْ غربة دار زينب فها أنا أبكي والفؤاد قريح

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد: "ثم ها أنا أموت على فراشي"..وما ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي: " وها أنتم تعلمون ما حدث"..

ولهذا لا حرج على كاتب أن يكتب: ها أنا، وها أنت، وها هو، وما يشبه ذلك من الضمائر.

(أكثر من واحد) [3]:

ترى اللجنة جواز قول الكتاب: فعل كذا أكثر من واحد، وما أشبهه؛ لأن أفعل التفضيل قد يخرج من الدلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فيدل على مجرد الوصف بأصل المعنى. وقد جاء أفعل التفضيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ١٩٦، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٤٠.

[2] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ١٩٦، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٩.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ١٩٥، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٩.

" أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدى"، وقوله تعالى: "أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة". كذلك ورد التعبير بأكثر من واحد في فصيح الكلام، مثل ما جاء في قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد: "جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة"، وما جاء في مادة (خضر) من صحاح الجوهري: "كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جرة واحدة". وعليه قوله تعالى: ".. فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث"، فإن معناه: "فإن كانوا أكثر من أخ واحد، أو أكثر من أخت واحدة.. وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعي في التوريث.

جواز قول الكتاب: هب أنى فعلت[1]:

يخطئ بعض العلماء إيراد أن ومعموليها بعد (هب) في نحو: "هب أنى فعلت كذا"، ويقولون إن الصواب في مثله: "هبني فعلت" و"هبه فعل" بوصل الفعل بالضمير. وترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح لما يأتي:

١- لما نقله "الشهاب الخفاجي" عن "ابن بري" من أنه غير ممتنع إذا جعل "هب" بمعنى "احسب".

٢- ولما جاء في "المغني" من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحجرية أو المشركة، وقد ذكرت أيضاً في "اللسان" في مادة: شرك.

٣- ولأن "هب" من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين. ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها (أن) ومعمولاها مسد المفعولين.

جواز قول الكتاب: جاءوا واحداً واحداً[2]:

يخطئ "فريق من النقاد قول بعض الكتاب: جاءوا واحداً واحداً، وما يشبهه، على أساس أن الصواب في مثله: جاءوا أحاد أو موحد.

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢١٤، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٨.

[2] مؤتمر الدورة ٣٩: ص ٢١٤، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٤٨: ص ٤٣٧.

وقد درست اللجنة هذا فرأت أن أحاد أو مَوْحد معدول بهما عن : واحد واحد، وهذا العدول لا يمنع من الأصل؛ لأن استعمال المعدول عنه جائز كما في عامر وعمر. ولهذا تقرر اللجنة أن هذا التعبير صحيح.

ذكر (ذا) بعد (كم) في نحو: كم ذا نصحتك[1]:

يذهب بعض الباحثين إلى تخطئة وقوع (ذا) بعد "كم" في نحو: "كم ذا نصحتك". وترى اللجنة أنه تعبير صحيح، يوجه على أن (ذا) زائدة فيه، استنادا إلى ما جاء في اللسان عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذي وذا، فتكون حشوا لا يعتد به.

جواز استعمال "انعدم الشيء"[2]:

استعمل المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم). وقد تناقش اللغويون في ذلك فخطأه فريق، واستضعفه آخر، وعده ثالث غير جيد. فمن الأول قول صاحب التاج (٨: ٣٩٣ مادة: عدم):

"وقول المتكلمين وجد الشيء فانعدم من لحن العامة. ووجهوه بأن (انفعل) مطاوع (فعل). وقد جاء مطاوع أفعل كأسقفته فانسقف، وأزعجته فانزعج قليلا. ويخص بالعلاج والتأثير.." ثم قال نقلاً عن المفصل للزمخشري: "ولا يقع، أي انفعل حيث لا علاج ولا تأثير، ولذا كان قولهم انعدم خطأ "أ. هـ.

ومن الثاني قول ابن يعيش في شرح المفصل (٧: ١٦٠): "واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل، فلذلك استضعف (انعدم الشيء).

ومن الثالث قول الجاربردي في شرح الشافعية (ص: ٥٠): "قوله: يختص- أي انفعل- بالعلاج، يعنى خصوا هذا البناء للمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم. كأنهم لمَّا خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جلياً واضحاً، فلا يقال: علمته فانعلم... وقال (ابن الحاجب) في شرح المفصل: " انعدم ليس بجيد ".

---

[1] محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٨: ص ٢٣٦، قسم البحوث- مؤتمر الدورة ٣٨: ص١٤٣.

[2] محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٧: ص ٣٩٤-٣٩٥، ص ٤٠٣- ٤٠٤.

وترى اللجنة- مع أنه ليس فيما تقدم نص صريح على صحتها- أنه يمكن إجازتها؛ نظراً لاستعمالها منذ قرون مضت، وللحاجة إليها كثيراً في المجالات العلمية.

دخول (قد) على المضارع المنفي بلا[1]:

ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول قد على المضارع المنفي بلا، وعلى هذا يصح قولهم: "قد لا يكون".

جواز قول الكتاب: هل هذا الأمر يعجبك؟[2]:

يجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير: هل الكذوب يصدق؟ بدخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية. وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر، على أنه جاء في الهمع (جـ٢- ص٧٧) تجويز الكسائي دخول "هل" على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير.

جواز قول الكتاب: حدث هذا أثناء كذا[3]:

جرى الكتاب على استعمال "حدث هذا أثناء كذا" بحذف حرف الجر، ولا بأس بذلك: إما بنصب أثناء على الظرفية، باعتبار أن أثناء ليست مكاناً مختصاً بل مبهم، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم: "أنفذت كذا ثِنْىَ كتابي" في نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما، بنصب ثنى على الظرفية المكانية سماعاً، وثِنْى مفرد: أثناء، فيقاس على نصبه جمعه. ويقوي ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم.

جواز قول الكتاب : فعلت كذا رغماً عنه[4]:

يستعمل الكتاب هذا التعبير: "فعلت كذا رغم كذا" أو "رغماً عن كذا"، والمسموع الفصيح في مثل هذا : "فعلت كذا على الرغم من كذا"، أو "برغم كذا". ويمكن

---

(١) محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٧: ص ٣٩٤.

(٢) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص ٢٥٧، مجلة مجمع القاهرة : ج٢٥: ص ٢٠٦.

(٣) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص ٢٥٦ ، مجلة مجمع القاهرة: ج٢٥: ص ٢٠٦.

(٤) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص٢٥٦، مجلة مجمع القاهرة: ج٢٥: ص٢٠٥.

أن يعلل استعمال "فعلت كذا رغم كذا " أو "رغماً عن كذا " بأن "رغم" هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منصوب على نزع الخافض. كذلك يمكن تعليل استعمال "عن" مكان "من" بأن الأولى تنوب مناب الأخرى، فإن "عن" توافق "من" وترادفها وتكون بمعناها، كما صرح بذلك النحاة.

تحقيق استعمال "تقدم إلى فلان بكذا" أي قدمه إليه أو طلبه أو التمسه[1]:

ترى اللجنة أن أصل معنى "تقدم إليه" دنا منه واقترب، وقد استعمل في معان منها قولهم: تقدم إلى فلان بكذا، وهما متساويان، أو المتقدم أدنى، ويكون المعنى: طلب منه أو التمس. ومنها قولهم: تقدم إلى فلان بكذا أيضاً، والمتقدم أعلى منزلة، ومعناه حينئذ: أمره به، وهذا كما يفرق في صيغة الأمر بين الأمر والدعاء والالتماس، بالنظر إلى حال المتكلم مع المخاطب، والتعبير على هذا صحيح في المعنيين.

تصويب استعمال الكتاب (استهدف) متعدياً في مثل قولهم: "استهدف المصلحة العامة"[2]:

بحثت اللجنة فعل "استهدف" متعدياً في مثل قولهم "استهدف المصلحة العامة" مع أنه لم يرد متعدياً في كتب اللغة، فرأت تخريجه على أن السين والتاء فيه للجعل أو الاتخاذ، فاستهدف المصلحة العامة: جعلها أو اتخذها هدفاً.

(هو لما به) [3]:

ترى اللجنة أن تخريجه على أنه مثال "مما يفعل" بعيد ، وقد يمكن تخريجه على غير هذا الوجه. وما ورد عن الشواهد كاف للقول بأن التعبير " لما به "، في معنى أن المتكلم – "لما بي"– والغائب– "لما به"– في حال من الإعياء أو الكرب

---

[1] البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٤: ص ٣٢٩، ص٣٧١.

[2] البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٣١: ص١٩٠، ص٢٧٨، مجلة المجمع العلمي العربي المجلد ٤٠: ج٣: ص٧١١.

[3] بحوث ومحاضرات– مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣٢٧، مجلة مجمع القاهرة: ج١٨: ص١٠١.

الشديد ، تعبير سليم واضح الدلالة ويمكن إثباته في المعجم دون تخريج خاص.

تحقيق استعمال كلمة (سواء) مع (أم) ومع (أو) بالهمزة وغيرها[1]:

يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها، وفاقا لما قرره جمهور النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية:

سواء عليّ أحضرت أم غبت- سواء عليّ حضرت أم غبت- سواء عليّ أحضرت أو غبت- سواء عليّ حضرت أو غبت- والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب سواء.

رئيسي[2]:

يستعمل بعض الكتاب: العضو الرئيسي، أو الشخصيات الرئيسية وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة.

ثالثاً: قرار النحت:

"قرر المؤتمر الموافقة على جواز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية[3]".

---

(1) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤: ص ٣٢٩، ص٣٧٣.

(2) قسم البحوث- مؤتمر الدورة ٣٨: ص ١٤٢، ص١٤٣.

(3) صدر في الجلسة ١٢ من مؤتمر الدورة ١٤- مجمع القاهرة: محاضر الجلسات: ص٥٦٦، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ١٥٨، البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣١: ص ٢٠٠، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص٩.